الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة السورية الخاصة
كلية العلوم الإدارية
إدارة المؤسسات المالية والمصرفية

دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية

Private Banks Role in Financing Small and Medium Enterprises in Syria

تم إعداد هذا المشروع لمتطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في كلية العلوم الإدارية في الجامعة السورية الخاصة تخصص المصارف والتمويل

إعداد الطالبة: لجين محمد ياسر رمضان

إشراف: الدكتور عبد الرَزَاق حسَاني

1445 هـ / 2024 م

شكر وتقدير

بدايةً، لا بّد لي من التّوجّه بجزيل الشّكر وخالص العرفان **للدّكتور عبد الرزاق حساني** لإشرافه على هذه الدراسة وتزويدي بملاحظاته التّي أضافت حسناً ورفعت مستوى البحث العلمي لحين إتمامه، كما أتوجه بفائق الاحترام والتقدير للدّكتور **فؤاد محمود علي والدّكتورة ميّ مخلوف** لمساعدتهما لي وما قدما من الدعم، وأتقدم بخالص الشكر والتقدير لأعضاء الهيئة التدريسية نظير جهودهم وعطاءاتهم المقدرة التي بذلوها خلال مرحلتي الدراسية وأخيراً أتوجه بالشكر والامتنان للجامعة السورية الخاصة لاحتضانها وجزيل عطائها.

الباحثة

بسم الله الرحمن الرحيم

(يرفعُ اللهُ الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العِلمَ درجاتٍ واللهُ بما تعملون خبير)

سورة المجادلة - الآية 11

الإهداء

إلى من علمني العطاء من دون انتظار...

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار...

إلى فخري وسندي ومصدر قوتي في هذه الحياة... أبي

ادامك الله لي حباً وفخراً وسنداً وعطاءاً...

إلى ملاكي في الحياة...

إلى من أنارت دربي وأزهرت عمري بطيب عطفها وحنانها.... أمّي

إلى من علّمتني أبجديّة الطموح والتحدي وبرضاها تكمل سعادتي...

إلى شركاء حاضري ومستقبلي إلى من شجّعوا وترقّبوا...

إلى الضلعِ الثابتِ الذي لا يميل... أخي-أخواتي

إلى الذينَ لا تحلو الحياة بدونهم...

إلى من أنجبتهم لي صدفة الحياة...

إلى من كانوا بجانبي في أصعب لحظاتي... غريد، يسرى، سيدرة

إلى أجمل وأروع هدية...

إلى رفاق الروح واعزاء قلبي...

إلى من جمعتني بهم مقاعد الجامعة، إلى من تمنوا لي الخير دوماً

فكنتم خير بداية ومسك الختام إلى أعزاء قلبي سارة، رغد، شيماء، شام، هادية

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
قائمة المحتويات	د
قائمة الجداول	و
قائمة الأشكال	ز
ملخص الدراسة باللغة العربية	ح
ملخص الدراسة باللغة الأجنبية	ط
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
أولاً: المقدمة	1
ثانياً: أهمية الدراسة	1
ثالثاً: مشكلة الدراسة	2
رابعاً: أهداف الدراسة	2
خامساً: منهجية الدراسة	2
سادساً: فرضيات الدراسة	3
سابعاً: الدراسات السابقة	3
ثامناً: ما يميز هذه الدراسة	16
الفصل الثاني: المشروعات الصغيرة والمتوسطة	
المبحث الأول: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة	17
أولاً: نشأة مفهوم المشروع الصغير	18
ثانياً: تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبروز مفهوم المشروعات المتوسطة	18
ثالثاً: المعايير الدولية المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة	20
المبحث الثاني: دور المشروعات الصفيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني	21
أولاً: الدور الاقتصادي	22
ثانياً: الدور الاجتماعي والتنموي	24

الفصل الثالث: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية	
المبحث الأول: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية	28
أولاً: تعريف الهيئة العامة للبرنامج الوطني لمكافحة البطالة	28
ثانياً: تعريف هيئة التشغيل وتنمية المشروعات	29
ثالثاً: تعريف الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء	30
رابعاً: تعريف الهيئة العامة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	30
المبحث الثاني: تحديات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	33
أولاً: الصعوبات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة	33
الفصل الرابع: تمويل المشروعات	
المبحث الأول: التمويل	37
أولاً: مفهوم التمويل	37
ثانياً: أنواع التمويل	38
المبحث الثاني :مصادر التمويل	39
أولاً: مصادر التمويل	32
المبحث الثالث: نشأة المؤسسات المالية المصرفية السورية ونطاق نشاطها	43
أولاً: المؤسسة الأولى للتمويل الصغير- سورية	44
ثانياً: مصرف الإبداع للتمويل الصغير ومتناهي الصغر- سورية	48
ثالثاً: مؤسسة الوطنية للتمويل الصغير- سورية	52
اختبار الفرضيات	55
أولاً: اختبار الفرضية الاولى	55
ثانياً: اختبار الفرضية الثانية	55
النتائج والتوصيات	59
النتائج	59
التوصيات	60
المراجع باللغة العربية	61
المراجع باللغة الاجنبية	63

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1)	المعايير التي تعتمدها الجهات الدولية في تعريف المشروعات الصغيرة	19
(2)	المشروعات الممولة بضمانة هيئة التشغيل وتنمية المشروعات	29
(3)	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية	31
(4)	معايير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية وفق الجهات المصدرة لها	33
(5)	آجال التمويل	40
(6)	النشاط المصرفي للمؤسسة الأولى للتمويل الأصغر خلال فترة الدراسة	48
(7)	النشاط المصرفي لمصرف الإبداع للتمويل الصغير خلال فترة الدراسة	51
(8)	النشاط المصرفي لمؤسسة الوطنية للتمويل الصغير خلال فترة الدراسة	54
(9)	قيمة القروض الممنوحة حسب المشاريع للمصارف الخاصة	57

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1)	مساهمة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية	24
(2)	مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في القطاع الرسمي في عدد من الدول العربية	27
(3)	إجمالي عدد المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي تمنح تمويلاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	42
(4)	قيمة القروض الممنوحة حسب المشاريع للمصارف الخاصة	58

ملخص الدراسة

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة نقطة انطلاق لعملية التنمية الاقتصادية، خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تتعرض لها سورية فضلاً عن دورها في تحريك عجلة الاقتصاد حيث تستحوذ على النسبة الأعلى من بين جميع المشاريع الاقتصادية. هدفت هذه الدراسة إلى البحث في دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية، والتعرف على المشكلات التي تتعرض لها وتعيق نموها وتطويرها، والتعرف على دورها في التخفيف من ظاهرة البطالة والفقر. وتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاطلاع على الدراسات والمراجع العلمية التي بحثت في هذا المجال، لدراسة مساهمة القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، وكما تم العمل على استخدام المنهج التحليلي للبيانات التي تخص تمويل هذه المشروعات في سورية. وقد خلصت الدراسة الى اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي، وتوفير فرص عمل جديدة، وانخفاض معدل البطالة، وزيادة مستوي الدخل الفردي والمساهمة في زيادة الصادرات محل الواردات.

كلمات مفتاحية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة – تمويل المشروعات – المصارف الخاصة.

ABSRTACT

Small and medium enterprises (SME'S) are encountered as a starting point for the economic development process, especially in light of the current circumstances facing Syria, rather they are contributing to moving the wheel of the economy, as they occupy the highest percentage among all economic projects. This study aimed to investigate the role of private banks in financing small and medium enterprises in Syria and identifying the problems that it is exposed to and hindering its growth and development, and learning about its role in alleviating the phenomenon of unemployment and poverty. This study relied on the descriptive and analytical approach by reviewing scientific studies and references that investigated this field, to study the contribution of the banking sector in financing SME'S. And then the analytical approach will be used for the data related to financing these projects in Syria. The study concluded the importance of SME enterprises in increasing the gross domestic product, providing new job opportunities, lowering the unemployment rate, increasing the level of individual income and contributing to increasing exports. Import shop.

Keywords: SME, Finance, Private Banks

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

أولاً: المقدمة

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم ركائز الاقتصاد الوطني، وتعد أحد المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي. إذ تعد هذه المشروعات مدخلاً مكملاً وداعماً للمشروعات الكبيرة. ولا شك أن المؤسسات المالية بشكل عام والمصارف بشكل خاص تلعب دوراً كبيراً ومهماً في تمويل وتطوير ودعم هذه المشروعات سواء من خلال تمويل نفقات التأسيس أو تمويل العمليات التشغيلية. وأصبح الاهتمام بنمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الأولويات الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى اليها جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وخاصة في ظل الحاجة المتزايدة لخلق فرص عمل جديدة ومكافحة البطالة وكذلك الحاجة الشديدة لأهمية وجود قطاع قوي من المشروعات الصغيرة والمتوسطة يكون قادراً على مواجهة التحديات الناتجة عن التطورات السياسية والاقتصادية، وتسعى الطالبة من خلال هذه الدراسة إلى الاسهام بالتعريف بأهمية هذه المشروعات والتركيز على دور التمويل المصرفي لها وذلك من خلال توفير الدعم اللازم لها بكافة أنواعه ومواجهة التحديات التي تواجهه واقتراح الحلول المناسبة.

ثانياً: أهمية الدارسة

تأتي أهمية البحث من أهمية الأثر الاقتصادي والاجتماعي المتوقع أن تقوم به المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها من أهم الدعائم الأساسية لاقتصاد سورية ومن خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية كزيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة نسبة التشغيل وبالتالي المساهمة في الحد من الفقر.

ثالثاً: مشكلة الدراسة

يَدعى الكثير من رجال الأعمال وأصحاب المشروعات وبعض الاقتصادين أن هناك العديد من الصعوبات التي تحول دون تمكُّن أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الحصول على رأس المال عن طريق المصارف والمؤسسات التمويلية، نظراً لبعض الخصوصيات التي يحتاج اليها تمويل مثل هذه المشاريع وعلى هذا الأساس يمكن طرح مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة الآتية:

1. ماهي الصعوبات التي تواجه المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من ناحية طبيعة عمل هذه المشاريع؟
2. هل تلعب أنظمة العمليات المصرفية السائدة دوراً معيقاً في عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟

رابعاً: أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي من هذه لدراسة هو تسليط الضوء على دور القطاع المصرفي الخاص في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية وهكذا سيركز البحث على الأهداف التالية:

1. عرض مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها وأهميتها.
2. التعريف بأنواع التمويل ومصادر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
3. أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية.
4. التعرف على مدى مساهمة القطاع المصرفي التقليدي الخاص في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية وأثر ذلك في النمو الاقتصادي يتوقف ذلك في القدرة على الحصول على بيانات GDP.

خامساً: منهجية الدراسة

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاطلاع على الدراسات والمراجع العلمية التي بحثت في هذا المجال،

لدراسة مساهمة القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام ومن ثم سيتم العمل على استخدام المنهج التحليلي للبيانات التي تخص تمويل هذه المشروعات في سورية.

سادساً: فرضيات الدراسة

1. لا تساعد البيئة العامة في سورية على نمو وتطورات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
2. لا تقوم المصارف الخاصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية.

سابعاً: الدراسات السابقة

1-7 الدراسات العربية:

1- دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "التجربة السورية"[1].

تناول هذا البحث مفهوم هذه المنشآت، فضلاً عن مجموعة من تجارب بعض الدول في رعايتها، إضافة إلى أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وإدارتها في الاقتصاد الوطني بشكل عام، ودورها في التنمية، وتوصل هذا البحث إلى وضع اقتراحات حلول في كل جانب من الجوانب التنظيمية، والإدارية، والقانونية، والمالية، والتسويقية، والتدريب والرعاية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، علّها تكون مفيدة في تمهيد الطريق لنجاح هذه الفعاليات المهمة اقتصادياً وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتقوم الدراسة على فرضية أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحفز النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية الاقتصادية، إذ تبين أن محددات النمو

[1] بيان حرب، **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "التجربة السورية".** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج:22 عدد:2، (2006).

الاقتصـــادي تتمثـــل فـــي التقـــدم التكنولـــوجي والابتكـــار والابحـــاث والتطـــوير، وقـــد أثبتـــت الدراســـة أهميـــة المشـــروعات الصـــغيرة والمتوســـطة فـــي جـــذب الاســـتثمارات الاجنبيـــة المباشـــرة والانفتـــاح علـــي حلقـــات تكنولوجيـــة مهمـــة تـــؤدي إلـــي تحفيـــز النمـــو الاقتصـــادي، كمـــا تســـهم المشـــروعات الصـــغيرة فـــي تحقيـــق التكامـــل الاقتصـــادي وخفض معدلات البطالة والفقر.

2- العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات المويل الأصغر في قطاع غزة[1].

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في هذه مؤسسات التمويل الأصغر وإمكانية، والوصول إلى الائتمان، وإلى أي درجة تؤثر هذه العوامل في قرار نموذج موحد لمؤسسات التمويل الصغير يحتوي على مجموعة من العوامل التي يمكن استخدامها في عمليات منح الائتمان.

استعمل الباحث أسلوب المسح الشامل لعينة الدراسة، واعتمد على الاستبانة في جمع البيانات الأولية لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة وتفريغها وتحليلها باستخدام برنامج(SPSS) الإحصائي واستعملت الاختبارات الإحصائية المناسبة في حين تم مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة بالموضوع لتجميع البيانات الثانوية موضوع الدراسة والوقوف على دلالاتها؛ للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث.

وقد اتُبعَ المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان.

ومن أهم نتائج الدراسة تبين أن هنالك موافقة بدرجة عالية بين أفراد العينة فيما يتعلق بالسمعة المالية لطالبي الائتمان، إنها تؤثر تأثيراً قوياً على قرار منح الائتمان في هذه المؤسسات لما له من أهمية من وجهة نظر العاملين في برامج الإقراض ومؤسساته في قطاع غزة. كذلك إن عامل الخبرة العملية لطالبي الائتمان له تأثير ضعيف في قرار منح الائتمان، وهذا يعني أن برامج ومؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة لا تركز كثيراً على عامل خبرة لدى مقدمي طلبات التمويل عند اتخاذها للقرار الائتماني. فضلاً عن أن تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي الائتمان كان

[1] عقل، غسان روحي. (2010). **العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة.** رسالة ماجستير. قسم إدارة الأعمال. كلية التجارة. فلسطين.

الأضعف على قرار منح الائتمان، وذلك أن هذه المؤسسات لا تركز بدرجة كبيرة على هذا العامل لأسباب عدة وأهمها الخوف من عدم الاستمرارية، وعدم استرداد رأس مالها بالإضافة إلى أنه لا يوجد تأمين على القروض الممنوحة.

3- دور العمليات المصرفية في تسهيل عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية[1].

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى الصعوبات التي تواجه المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من ناحية عمل هذه المشاريع، بالإضافة إلى التعرف على دور أنظمة العمليات المصرفية السائدة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

أجريت دراسة ميدانية تحليلية للواقع العملي لآلية العملية التمويلية، وذلك من خلال دراسة الحالة في كل من (مصرف سورية والمهجر-ومصرف سورية الإسلامي-ومصرف سورية والأردن)، باستعمال استبانة وزعت على العاملين المعنيين بدراسة طلبات التمويل والتسهيلات الائتمانية.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي القائم على دراسة العوامل وتحليلها والمتغيرات المختلفة المتعلقة بموضوع الدراسة، من خلال توزيع استبانات على عينة المؤسسات التمويلية (المصارف الخاصة) وتفريغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) الإصدار رقم21 واستعمال الاختبارات الإحصائية المناسبة، بهدف الوصول على دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع البحث.

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي القائم على دراسة العوامل وتحليلها والمتغيرات المختلفة المتعلقة بموضوع الدراسة، من خلال توزيع استبانات على عينة المؤسسات التمويلية (المصارف الخاصة) وتفريغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) الإصدار رقم21 واستعمال الاختبارات الإحصائية المناسبة، بهدف الوصول على دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع البحث.

[1] الفيصل، سمر ريعان. (2018). **دور العمليات المصرفية في تسهيل عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية.** مجلة جامعة حماة مج:1 عدد:5. سورية.

ومن أهم نتائج الدراسة:

ترى المصارف العاملة في سورية أن طبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمخاطر الكبيرة التي تواجهها تُعد عائقاً يحول دون القيام بتمويليها. وذلك بسبب ارتفاع درجة مخاطر تمويل هذه المشاريع نظراً لصغر حجمها وارتباط عملية الإدارة والإنتاج بشخص واحد هو المالك غير الملىء مالياً .مما يجعلها عرضة للفشل والخروج من السوق عند أي مشكلة تواجهها، وعدم امتلاك هذه المشاريع بيانات مالية صحيحة يمكن تقديمها للحصول على التمويل الصغير، على الأخص نتائج السنوات الثلاث الأولى من عمر المشروع والميزانيات الختامية ، مما يؤدي عدم قدرة المشروع على إعداد دراسة جدوى اقتصادية صحيحة ، مع ما يتطلب من بيانات مالية و جداول تدفقات نقدية، وهذه البيانات تعد وثائق ضرورية للمصرف وشرطاً أساسياً قبل الموافقة على منح التمويل فضلاً عن ارتفاع التكاليف التشغيلية لدى المصرف الناتجة عن تمويل المشروع الصغير أو المتوسط نتيجة صغر حجم التمويل مع ما يتطلب من إجراءات وأوراق وكشوف ومتابعة مما يؤدي إلى انخفاض العائد الذي يحققه المصرف من جراء عملية التمويل، حيث يرى العاملون في قسم التسهيلات الائتمانية في المصارف أن أنظمة العمليات المصرفية المعمول بها تلعب دوراً معيقاً في عمليات تمويل هذه المشاريع إذ ليس هناك مرونة مصرفية للمشروع الصغير والمتوسط فيما يتعلق بنوع الضمانات المطلوبة منه، وبمعدل فائدة، وبمدة سداد القرض إذ أن هذه المشاريع تحتاج إلى عناية خاصة وإلى شروط مناسبة حتى تنمو وتكبر وتحقق النجاح.

4- صعوبات التمويل الصغير، وأثره على الفئة المستهدفة، دراسة ميدانية على المستفيدين من تمويل مؤسسة الوطنية للتمويل الصغير في سورية[1].

[1] سليمان، غفار. (2018). **صعوبات التمويل الصغير وأثره على الفة المستهدفة، دراسة ميدانية على المستفيدين من تمويل مؤسسة الوطنية للتمويل الصغير في سورية.** رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سورية.

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى صعوبات التمويل الصغير التي يواجهها المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير، وأثره في الفئة المستهدفة فيما يتعلق بتحسين ظروف المعيشة، وكذلك توضيح واقع بيئة العمل المؤسساتية والاستثمارية للمشروعات الصغيرة للمستفيدين من تمويل وتشجيع المبادرات الفردية وزيادة فرص العمل، بالإضافة إلى أثره في تطوير المشروعات الصغيرة فيما يتعلق بتنشيط الاستثمار، وتحقيق الاستدامة المالية.

نتيجة ضعف إمكانية الوصول إلى البيانات اللازمة من المؤسسة التي تشكل الحالة المدروسة، فيما يتعلق بعدد المستفيدين منذ تأسيسها، وحجم التمويل الممنوح وطبيعة المشروعات الممولة لتفادي هذه المشكلة، اعتمد الباحث على استبانة وزعها على عينة عشوائية من المستفيدين من تمويل المؤسسة.

اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي القائم على الانتقال من قاعدة عامّة لاختبار مدى تحققها في ظل حالة خاصة وللتأكد من تحقق تلك القاعدة العامة في الحالة الخاصة استخدم الباحث أسلوب دراسة الحالة.

ومن أهم نتائج الدراسة:

تبين وجود العديد من الصعوبات في البنية التحتية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير تتجلى في ضعف البنية الطرقية، وضعف البنية التحتية للاتصالات، وضعف التيار الكهربائي وانقطاعه بشكل مستمر؛ في حين أن واقع البيئة المؤسساتية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من تمويل المؤسسة جيد، باستثناء وجود بعض العراقيل البيروقراطية، وقد تبين أن البيئة الاستثمارية للمشاريع الصغيرة تتأثر بتقلبات أسعار الصرف والتضخم فضلاً عن وجود مشكلات تسويقية لمنتجات المشروع. وفيما يتعلق بالسياسة المالية للمؤسسة المدروسة فإنها تنسجم مع السياسة المالية للمصارف التجارية إلا أن المستفيدين يعانون من فرض ضمانات بقيم مرتفعة، كذلك من عدم كفاية التمويل. وهكذا يرى الباحث أن التمويل الصغير لا يسهم كثيراً في تحسن ظروف المعيشة حيث لا يراعي البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمقترضين بالإضافة إلى أنهم لا يتلقون أي خدمات استشارية من مؤسسة التمويل كما لم

يتلقوا الدعم الفني من الهيئات الحكومية أو الأهلية، وبناء على ذلك تبين أن التمويل الصغير لا يساهم في تنشيط الاستثمار، في تحقيق الاستدامة المالية.

ومن أهم التوصيات:

تفعيل عمل ونشاط هيئة تنمية المشروعات الصغيرة ونشاطها في سورية، والعمل على دعم المشاريع الصغيرة وتشجيعها من خلال تطبيق حوافز عدة من ضمنها الإعفاءات الضريبية، وتسهيل إجراءات التسجيل والترخيص، وكذلك تحسين بيئة الأعمال في سورية، من خلال النهوض بنوعية القوانين والتشريعات، وتأمين منافذ تسويقية وإنشائها، ودعم وتوسيع مشاركة منتجات المشروعات الصغيرة وتوسيعها في المعارض الدولية المحلية والخارجية لتعريف المستهلك المحلي والأجنبي بمنتجات تلك المشروعات.

2-7 الدراسات الأجنبية:

1- قطاع التمويل الأصغر في بنغلادش ركود أو إبداع[1].

عملت هذه الدراسة على تقييم مؤسسات التمويل الصغير في بنغلاديش سواء أكانت قابلة للتطوير والابتكار أم أنها مؤسسات خاملة حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمؤسس بنك الفقراء (بنك جرامين) محمد يونس الذي يعد الأساس الذي انطلقت منه مؤسسات التمويل الصغير إلى العالم؛ حيث تمكن من خلال هذا البنك إقراض الناس الذين كانوا يعيشون تحت خط الفقر من أمواله الخاصة، ولاسيما النساء وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث استعمل أسلوب المسح وتبين من نتيجة المسح استفادة تسعة ملايين شخص منهم مئتي ألف من المتسولين في بنغلاديش من هذه القروض، وبلغت نسبة النساء اللواتي انتفعن من القروض 79% بإجمالي مبلغ مليار دولار سنوياً.

[1] Pine. Davide. (2010) **The Microfinance sector in Bangladesh: Innovation or Stagnation.** Thesis University of Zurich Bangladesh.

وتتميزّ هذه الدراسة من الجانب النظري حيث سيتم التعريف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة SMES من مختلف الجوانب، ويتم استعراض واقع عمل هذه المؤسسات ضمن القطاع المصرفي السورية والبيئة التشريعية الناظمة لعملها ومن الجانب العملي سيتم الاعتماد على التحليل المالي للتمويل الممنوح لهذه المؤسسات من خلال البيانات المنشورة في إطار السياسة الاقتصادية العامة في سورية.

2- دراسة [1] "SMES" financial constraints and growth:

القيود المالية لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والنمو:

اشارت هذه الدراسة إلى أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محرك للنمو الاقتصادي، وتساهم في زيادة أرباح المساهمين من خلال عمر هذه المشروعات، غالبًا ما يتم الترحيب بقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة باعتباره محركًا مهمًا للنمو الاقتصادي. لكن الأبحاث الحديثة تشير إلى أن الشركات الناشئة، وليس الصغيرة، هي المساهم الرئيسي في نمو تشغيل العمالة. وتوضح هذه الدراسة أن الشركات الناشئة تعد أيضًا من المساهمين الرئيسيين في نمو الأرباح عبر الاقتصادات المتقدمة. ويدرس تأثير القيود المالية على الربحية عبر التوزيع العمري للشركات الصغيرة والمتوسطة. لقد وجد الباحث أن الشركات الناشئة التي تعتبر التمويل أكبر عائق لها تحصل على قروض جديدة أصغر وأدلة على أن قيود التمويل تقلل من ربحية الشركات الناشئة. وما نجد علاقة مماثلة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الأقدم في بيانات ما قبل الأزمة. ولذلك، فإن المبادرات السياسية التي تخفف قيود التمويل على الشركات الناشئة يمكن أن تلعب دورا هاما في تعزيز النمو الاقتصادي. ومع ذلك، في أعقاب الأزمة المالية التي طال أمدها في أوروبا، كما أيضًا أن القيود المالية أدت إلى انخفاض الربحية في مجموعة الشركات الأكثر نضجًا والتي كانت شركات ناشئة قبل الأزمة المالية مباشرة.

[1] Ryan Banerjee. (2014). **Financial constraints and growth**."SMES" WP475

3- دور العمليات المصرفية في تسهيل عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية[1].

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى الصعوبات التي تواجه المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من ناحية عمل هذه المشاريع، بالإضافة إلى التعرف على دور أنظمة العمليات المصرفية السائدة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

أجريت دراسة ميدانية تحليلية للواقع العملي لآلية العملية التمويلية، وذلك من خلال دراسة الحالة في كل من (مصرف سورية والمهجر-ومصرف سورية الإسلامي-ومصرف سورية والأردن)، باستعمال استبانة وزعت على العاملين المعنيين بدراسة طلبات التمويل والتسهيلات الائتمانية.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي القائم على دراسة العوامل وتحليلها والمتغيرات المختلفة المتعلقة بموضوع الدراسة، من خلال توزيع استبانات على عينة المؤسسات التمويلية (المصارف الخاصة) وتفريغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) الإصدار رقم21 واستعمال الاختبارات الإحصائية المناسبة، بهدف الوصول على دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع البحث.

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي القائم على دراسة العوامل وتحليلها والمتغيرات المختلفة المتعلقة بموضوع الدراسة، من خلال توزيع استبانات على عينة المؤسسات التمويلية (المصارف الخاصة) وتفريغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) الإصدار رقم21 واستعمال الاختبارات الإحصائية المناسبة، بهدف الوصول على دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع البحث.

ومن أهم نتائج الدراسة:

ترى المصارف العاملة في سورية أن طبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمخاطر الكبيرة التي تواجهها تُعد عائقاً يحول دون القيام بتمويليها. وذلك بسبب ارتفاع درجة مخاطر تمويل هذه المشاريع نظراً لصغر حجمها

[1] - الفيصل، سمر ريعان. (2018). **دور العمليات المصرفية في تسهيل عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية.** مجلة جامعة حماة مج:1 عدد:5. سورية.

وارتباط عملية الإدارة والإنتاج بشخص واحد هو المالك غير الملـيء مالياً مما يجعلها عرضة للفشل والخروج من السوق عند أي مشكلة تواجهها، وعدم امتلاك هذه المشاريع بيانات مالية صحيحة يمكن تقديمها للحصول على التمويل الصغير، على الأخص نتائج السنوات الثلاث الأولى من عمر المشروع والميزانيات الختامية، مما يؤدي عدم قدرة المشروع على إعداد دراسة جدوى اقتصادية صحيحة، مع ما يتطلب من بيانات مالية و جداول تدفقات نقدية، وهذه البيانات تعد وثائق ضرورية للمصرف وشرطاً أساسياً قبل الموافقة على منح التمويل فضلاً عن ارتفاع التكاليف التشغيلية لدى المصرف الناتجة عن تمويل المشروع الصغير أو المتوسط نتيجة صغر حجم التمويل مع ما يتطلب من إجراءات وأوراق وكشوف ومتابعة مما يؤدي إلى انخفاض العائد الذي يحققه المصرف من جراء عملية التمويل، حيث يرى العاملون في قسم التسهيلات الائتمانية في المصارف أن أنظمة العمليات المصرفية المعمول بها تلعب دوراً معيقاً في عمليات تمويل هذه المشاريع إذ ليس هناك مرونة مصرفية للمشروع الصغير والمتوسط فيما يتعلق بنوع الضمانات المطلوبة منه، وبمعدل فائدة، وبمدة سداد القرض إذ أن هذه المشاريع تحتاج إلى عناية خاصة وإلى شروط مناسبة حتى تنمو وتكبر وتحقق النجاح.

4- صعوبات التمويل الصغير، وأثره على الفئة المستهدفة، دراسة ميدانية على المستفيدين من تمويل مؤسسة الوطنية للتمويل الصغير في سورية[1].

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى صعوبات التمويل الصغير التي يواجهها المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير، وأثره في الفئة المستهدفة فيما يتعلق بتحسين ظروف المعيشة، وكذلك توضيح واقع بيئة

[1] -سليمان، غفار. (2018). **صعوبات التمويل الصغير وأثره على الفة المستهدفة، دراسة ميدانية على المستفيدين من تمويل مؤسسة الوطنية للتمويل الصغير في سورية.** رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سورية.

العمل المؤسساتية والاستثمارية للمشروعات الصغيرة للمستفيدين من تمويل وتشجيع المبادرات الفردية وزيادة فرص العمل، بالإضافة إلى أثره في تطوير المشروعات الصغيرة فيما يتعلق بتنشيط الاستثمار، وتحقيق الاستدامة المالية.

نتيجة ضعف إمكانية الوصول إلى البيانات اللازمة من المؤسسة التي تشكل الحالة المدروسة، فيما يتعلق بعدد المستفيدين منذ تأسيسها، وحجم التمويل الممنوح وطبيعة المشروعات الممولة لتفادي هذه المشكلة، اعتمد الباحث على استبانة وزعها على عينة عشوائية من المستفيدين من تمويل المؤسسة.

اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي القائم على الانتقال من قاعدة عامّة لاختبار مدى تحققها في ظل حالة خاصة وللتأكد من تحقق تلك القاعدة العامة في الحالة الخاصة استخدم الباحث أسلوب دراسة الحالة.

ومن أهم نتائج الدراسة:

تبين وجود العديد من الصعوبات في البنية التحتية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير تتجلى في ضعف البنية الطرقية، وضعف البنية التحتية للاتصالات، وضعف التيار الكهربائي وانقطاعه بشكل مستمر؛ في حين أن واقع البيئة المؤسساتية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من تمويل المؤسسة جيد، باستثناء وجود بعض العراقيل البيروقراطية، وقد تبين أن البيئة الاستثمارية للمشاريع الصغيرة تتأثر بتقلبات أسعار الصرف والتضخم فضلاً عن وجود مشكلات تسويقية لمنتجات المشروع. وفيما يتعلق بالسياسة المالية للمؤسسة المدروسة فإنها تنسجم مع السياسة المالية للمصارف التجارية إلا أن المستفيدين يعانون من فرض ضمانات بقيم مرتفعة، كذلك من عدم كفاية التمويل. وهكذا يرى الباحث أن التمويل الصغير لا يسهم كثيراً في تحسن ظروف المعيشة حيث لا يراعي البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمقترضين بالإضافة إلى أنهم لا يتلقون أي خدمات استشارية من مؤسسة التمويل كما لم يتلقوا الدعم الفني من الهيئات الحكومية أو الأهلية، وبناء على ذلك تبين أن التمويل الصغير لا يساهم في تنشيط الاستثمار، في تحقيق الاستدامة المالية.

ومن أهم توصيات تلك الدراسة:

تفعيل عمل ونشاط هيئة تنمية المشروعات الصغيرة ونشاطها في سورية، والعمل على دعم المشاريع الصغيرة وتشجيعها من خلال تطبيق حوافز عدة من ضمنها الإعفاءات الضريبية، وتسهيل إجراءات التسجيل والترخيص، وكذلك تحسين بيئة الأعمال في سورية، من خلال النهوض بنوعية القوانين والتشريعات، وتأمين منافذ تسويقية وإنشائها، ودعم وتوسيع مشاركة منتجات المشروعات الصغيرة وتوسيعها في المعارض الدولية المحلية والخارجية لتعريف المستهلك المحلي والأجنبي بمنتجات تلك المشروعات.

1-7 الدراسات الأجنبية:

1- قطاع التمويل الأصغر في بنغلادش ركود أو إبداع[1].

عملت هذه الدراسة على تقييم مؤسسات التمويل الصغير في بنغلاديش سواء أكانت قابلة للتطوير والابتكار أم أنها مؤسسات خاملة حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمؤسس بنك الفقراء (بنك جرامين) محمد يونس الذي يعد الأساس الذي انطلقت منه مؤسسات التمويل الصغير إلى العالم؛ حيث تمكن من خلال هذا البنك إقراض الناس الذين كانوا يعيشون تحت خط الفقر من أمواله الخاصة، ولاسيما النساء وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث استعمل أسلوب المسح وتبين من نتيجة المسح استفادة تسعة ملايين شخص منهم مئتي ألف من المتسولين في بنغلاديش من هذه القروض، وبلغت نسبة النساء اللواتي انتفعن من القروض 79% بإجمالي مبلغ مليار دولار سنوياً.

وتتميزّ هذه الدراسة من الجانب النظري حيث سيتم التعريف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة SMES من مختلف الجوانب، ويتم استعراض واقع عمل هذه المؤسسات ضمن القطاع المصرفي السورية والبيئة التشريعية الناظمة لعملها ومن الجانب العملي سيتم الاعتماد على التحليل المالي

[1]- Pine. Davide. (2010) **The Microfinance sector in Bangladesh: Innovation or Stagnation.** Thesis University of Zurich Bangladesh.

للتمويل الممنوح لهذه المؤسسات من خلال البيانات المنشورة في إطار السياسة الاقتصادية العامة في سورية.

2- دراسة [1] "SMES" financial constraints and growth:

القيود المالية لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والنمو:

أشارت هذه الدراسة إلى أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محرك للنمو الاقتصادي، وتساهم في زيادة أرباح المساهمين من خلال عمر هذه المشروعات، غالبًا ما يتم الترحيب بقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة باعتباره محركًا مهمًا للنمو الاقتصادي. لكن الأبحاث الحديثة تشير إلى أن الشركات الناشئة، وليس الصغيرة، هي المساهم الرئيسي في نمو تشغيل العمالة. وتوضح هذه الدراسة أن الشركات الناشئة تعد أيضًا من المساهمين الرئيسيين في نمو الأرباح عبر الاقتصادات المتقدمة. ويدرس تأثير القيود المالية على الربحية عبر التوزيع العمري للشركات الصغيرة والمتوسطة. لقد وجد الباحث أن الشركات الناشئة التي تعتبر التمويل أكبر عائق لها تحصل على قروض جديدة أصغر وأدلة على أن قيود التمويل تقلل من ربحية الشركات الناشئة. وما نجد علاقة مماثلة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الأقدم في بيانات ما قبل الأزمة. ولذلك، فإن المبادرات السياسية التي تخفف قيود التمويل على الشركات الناشئة يمكن أن تلعب دورا هاما في تعزيز النمو الاقتصادي. ومع ذلك، في أعقاب الأزمة المالية التي طال أمدها في أوروبا، كما أيضًا أن القيود المالية أدت إلى انخفاض الربحية في مجموعة الشركات الأكثر نضجًا والتي كانت شركات ناشئة قبل الأزمة المالية مباشرة.

[1]- Ryan Banerjee. (2014). **Financial constraints and growth**. "SMES" WP475

3- الفعالية المالية والاجتماعية لمؤسسات التمويل الصغير في باكستان[1]:

هدفت الدراسة إلى البحث في الفعالية الاجتماعية والمالية لمؤسسات التمويل الصغير في باكستان، من أجل وضع استراتيجية مثالية لتمويل المشاريع الصغيرة لأصحاب الطبقة الفقيرة بطريقة كفؤة وتحقق الاستدامة المالية، ذلك أن الهدف من تفعيل دور هذه المؤسسات في باكستان هو ان تساعد المساهمين الرئيسين في الصناعة لإدراك واقع الصناعة الحالي، والسعي لوضع استراتيجية مثلى لتمويل المشاريع الصناعية من خلال هذه المؤسسات. وتم الحصول على عينة الدراسة مؤسسات التمويل الصغير كافة التي رخص لها حتى عام (2013) وتم الحصول على البيانات بخصوص هذه المؤسسات من قاعدة بيانات(Mix market) ، وقد تم تحديد 19 نموذج اختبار باستعمال ثلاث متغيرات: متمثلة بعامل الكلفة، والعامل المالي، وعامل الأسس التنظيمية. وتمت دراسة أثرها في فعالية عمل هذه المؤسسات. وقد نتج عن الدراسة أن هذه الفعالية تعتمد على مجال عمل وعمر ونمط نشاط هذه المؤسسات ، وأن البنوك التي تمول المشاريع الصغيرة والتي عددها سبعة في باكستان ليست قادرة على القيام بنشاط التمويل الصغير والمتناهي في الصغر الذي تقوم به هذه المؤسسات والتي بلغ عددها حسب الدراسة (3) وذلك من خلال منح القروض الصغيرة إلى أفراد الطبقة الفقيرة بالمجتمع ، وإلى المساهمة بتمكين المرأة من خلال منحها الأولوية في هذه القروض وعليه تقاس كفاءة هذه المؤسسات من خلال قدرتها على توظيف موجوداتها بالطريقة المثلى بغض النظر عن حجمها وطبيعة عملها.

4- دراسة [2]The Growth and challenges of MSME sector in India:

النمو وتحديات قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الهند:

أشارت الدراسة إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الهند ومساهمتها في الناتج المحلي والصادرات، وهدفت إلى معرفة دور المشروعات في التشغيل، وبينت أن أكثر المشاكل التي تتعرض لها هذه المشروعات تتمثل في شروط الحصول على الائتمان الكافي للقيام بعملها،

[1]- Khan Zahoor & Suleiman Jamal Uddin. (2015). **Social and financial Efficiency of Microfinance Institutions in Pakistan**. Anis Malaysia university. Pakistan.

[2]- Shela Bhargava. (2019). **The growth and challenges of MSME sector in India.**

وخلصت الدراسة إلى أهمية دعم المشروعات عن طريق الحكومة وزيادة عمليات الترويج لهم، وبأن هذه المشروعات هي أفضل من أي وقت مضى لدعم السوق الهندي في مختلف القطاعات.

ثامناً: ما يميز هذه الدراسة

هناك الكثير من الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء من حيث مفهومها وتصنيفها ودورها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والتركيز على المصاعب التي تواجهها، أو من حيث وجهة نظر المصارف وأنماط التي تواجه تمويلها. ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أن بعض تلك الدراسات ركز على المعوقات التمويلية التي تتعرض لها فئة العملاء، أو على بعض المشاكل التي تعاني منها المشاريع الممولة عن طريق مؤسسات التمويل الصغير من وجهة نظر العملاء وبيان أثر السياسات الداخلية المطبقة لدى المؤسسات على عوائدها. وقد استعرضت الطالبة بعض الدراسات التي ركزت على التمويل واعتمدت المنهج الوصفي والتحليل مع التركيز على تطور مفهوم هذه المشروعات وخاصة في سورية، وقامت باستكشاف مدى مساهمة المصارف الخاصة في تمويل هذه المشروعات وفضلاً عن التركيز على دور مشروعات التمويل الصغير ومتناهي الصغر، التي كانت تصنف فيما سبق في إطار المشروعات الصغيرة. وذلك باستخدام بعض تقنيات التحليل المالي حسب توفر البيانات المتاحة.

الفصل الثاني

المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي وعلى وجه الخصوص في اقتصادات العالم النامي حيث تعتبر أداة لمواجهة الفقر وخلق فرص العمل لدى الطبقة المهشمة اقتصادياً، وذلك يتطلب آليات لدعم هذه المشروعات عن طريق مؤسسات معنية بتقديم التمويل لها وفق شروط وضوابط تضمن حقوق الجهة مقدمة التمويل، وتحسن من مستوى معيشة الفرد (مؤسسي المشروعات). وفي ظل ارتفاع المخاطر المترافقة لتنفيذ هذه المشاريع من حيث جهة استمراريتها وتحقيق أهدافها المرجوة مما يخلق عديداً من العوائق والصعوبات لدى لأفراد للحصول على التمويل اللازم وعليه فقد تعددت التجارب العالمية والعربية المتعلقة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ولذلك لابد من البحث في ماهية هذه المشروعات نظراً لأهمية دورها الاقتصادي والاجتماعي.

المبحث الأول: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

في ظل تنامي قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في غالبية دول العالم خلال السنوات الأخيرة، باعتباره أحد ركائز برامج الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي ، ونظراً لدوره المحوري في توفير فرص العمل وتخفيض حدة البطالة في أوساط الطبقة اليافعة من المجتمعات والمساهمة في الناتج المحلي بنسب متفاوتة والتي تراوحت 22% إلى 88% في الدول العربية، وكذلك مساهمتها في التشغيل بالقطاع الرسمي بين 9.9% و 49% وفق موقع صندوق

النقد العربي[1]، ويهدف هذا البحث للوقوف على أهم الجوانب المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة المفهوم، والمعايير المختلفة التي تعتمد في تعريفها من قبل الجهات ذات الصلة ، ومصادر التمويل التي يلجأ إليها أصحاب هذه المشاريع والصعوبات والمعوقات التي تعترض عملية التمويل، فضلاً عن عرض لواقع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية.

أولاً: نشأة مفهوم المشروع الصغير

تعود نشأة مفهوم المشروع الصغير[2] إلى الاقتصادي البنغالي محمد يونس*، نتيجة اهتمامه وعمله الدؤوب على تحسين أوضاع الطبقة الفقيرة في بنغلادش منذ عام 1976 على أثر المجاعة التي اجتاحت البلاد، ومحاولاته المتكررة لتأمين فرص العمل التي توفر أدنى متطلبات المعيشة للأفراد، ومع قيام هذا الاقتصادي بإقراض النساء الأشد فقراً مبالغ متواضعة لم تتجاوز 27 دولار من أمواله الشخصية لتمويل مشاريعهم المتواضعة في الأعمال اليدوية دون ضمانات سوى التعهد بإعادة رؤوس الأموال من عائدات هذه المشاريع التي لم تتجاوز الدولار يومياً، وانطلاقاً من هذه التجربة التي أثمرت نتائج ناجحة، بدأ مفهوم المشروعات الصغيرة يتبلور، ويشغل حيزاً من اهتمام الاقتصاديين والمفكرين حول العالم .

ثانياً: تعريف المشروعات الصغيرة وبروز مفهوم المشروعات المتوسطة

فقد تباين تعريف المشروعات الصغيرة من دولة إلى أخرى نظراً لتباين المعايير التي تستعملها الجهات الدولية من جهة، والمعايير التي تستعملها الدول التي تتبنى صناعة التمويل الصغير من جهة أخرى، حيث منها من يعتمد على

---

[1] - المنعم، هبة. طلحة، الوليد. إسماعيل، طارق. (2019). **النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة**. صندوق النقد العربي ص8.

[2] -السعيد، مجدي. (1999) **تجربة بنك الفقراء**. ط:1 بنغلاديش ص271.

* بروفسور بنغالي، بدأ بتدريس الاقتصاد من عام 1972 وهو العام الذي يلي استقلال بنغلاديش ، حيث أشهر ما قام بتدريسه نظريات التنمية المعقدة ،وعلى أثر المجاعة التي أصابت البلاد بعد عامين من حصوها على الاستقلال ، قرر البروفيسور أن يجوب في أنحاء البلاد التي يعاني سكانها من صراع الجوع والفقر، وبمحض الصدفة قابل امرأة تعمل في صناعة مقاعد من البامبو لتحصل في نهاية كل يوم على مبلغ زهيد بعد أن تعيد إلى التاجر الذي تقترض منه، وكما قابل أربعة وعشرين شخصاً آخر يحصلون على دخولهم من القروض التي يحصلون عليها من التجار المرابين والتي لا تتجاوز ثلاثين دولار، على أثر ذلك قرر البروفسور أن يقرضهم من أمواله الشخصية للبدء بمشاريعهم الصغيرة.

حجم رأس المال المستثمر، أو عدد العمال، أو حجم المبيعات، أو قيمة الموجودات، أو الحصة السوقية، أو المستوى التكنلوجي وغيرها من المعايير. وحتى على مستوى المعايير المشتركة، هنالك تباين في مستوى القياس المستخدم لكل معيار، وعلى سبيل المثال لا الحصر بالاستناد إلى معيار عدد العمال يتراوح عدد العمال المطلوب توفره في المشروع الصغير بين (10-50) عاملاً لدى البنك الدولي في حين يعد عدد العمال المذكور سابقاً لدى جهة أخرى كمنظمة العمل الدولية كافياً لتأسيس مشروع متوسط أو كبير علماً أنه عادة ما تعتمد عدة معايير لتعريف المشروعات الصغيرة، وحسب دراسة صادرة عن منظمة العمل الدولية تبين وجود أكثر من 50 تعريفاً مختلفاً في 75 بلداً، و يبين لمطالبة الجدول أدناه أهم المعايير التي تعتمدها أهم الجهات الدولية للمشروعات الصغيرة .

الجدول رقم (1): المعايير التي تعتمدها الجهات الدولية في تعريف المشروعات الصغيرة

الجهة المصدرة للتعريف	عدد العمال	حجم المبيعات أو الموجودات
البنك الدولي	10-50	100 ألف دولار وأقل من 3 ملايين دولار
مؤسسة التمويل الدولة	10-50	100 ألف دولار وأقل من 3 ملايين دولار
الاتحاد الأوروبي	10-50	مليونا يورو وأقل من 10 ملايين يورو

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على المصدر أدناه[1].

ونجد أن اختلاف تعريفات المشروعات الصغيرة يعود إلى اختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وكذلك لاختلاف الفترة الزمنية والقطاع في حين أن مشروعاً صغيراً في بلد، يعد كبيراً في بلد آخر والمشروع الكبير في الماضي يعد صغيراً حالياً، وهكذا يحتاج تعريف هذه المشاريع إلى تحديث مستمر يتوافق مع العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحيطة والمستجدات الطارئة

[1]- Chaouali & Brandsma (1995**), Making Microfinance work in the middle East and North Africa world Bank**.P6.

على مكونات قطاع التمويل الصغير والمتوسط، وكما صدرت تعاريف عدة للمشروعات بأنواعها متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة وكبيرة في سورية من قبل مختلف الجهات الحكومية التي تنظم عمل هذه المشروعات وفقاً للمؤسسة التابعة لها وبذلك تقسم هذه المشروعات وفقاً للمؤسسة التابعة لها وسوف نستعرض أهم هذه الجهات والتعاريف المعتمدة من قبلها.

ثالثاً: المعايير الدولية المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة[1].

بالرغم من عدم وجود تعريف دولي موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هناك سمة مشتركة بين مجموعة من المعايير الأساسية المتفق عليها والتي يتم تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بناءً عليها وتقسم هذه المعايير إلى نوعين هما المعايير الكمية والمعايير النوعية.

1-المعايير الكمية:

هي معيار العد والقياس وتركز على حجم المشروع ومن أهم المعايير الكمية معيار عدد العمال، معيار قيمة رأس المال، ومعيار قيمة المبيعات السنوية للمشروع، وقد يكون المعيار الكمي المحدد لنوع المشروع معتمد على أساس واحد كعدد العمال أو قيمة رأس المال وهو ما يُعرف المعيار الأحادي، وقد يكون ثنائياً عندما يتم جمع معياريين معاً كعدد العمال وقيمة رأس المال المستثمر، وقد يكون مركبا عندما يتم جمع أكثر من معيار لتحديد نوع المشروع كعدد العمال وقيمة رأس المال المستثمر وقيمة المبيعات السنوية.

[1]- Source: Gentrit Bershia and Justina Shiroka, Defining Small and Medium Enterprises, A critical Review, Academic Journal of Business, University of Prishtina, March 2015, P.23.

2-المعايير النوعية:

هي المعايير التي تعتمد على الخصائص النوعية للمشروع من حيث حصته في السوق، وبُنية إدارته وملكيته وتنظيمه وتلك المعايير تصلح لإجراء تحليل اقتصادي وتقويم كفاءة المشروع، ومن أهم المعايير النوعية أيضاً معيار نوعية التكنلوجيا المستخدمة، والمعيار القانوني ومعيار التنظيم (نمط الإدارة والملكية).

وباستقراء المعايير المدروسة كافةً، تبين أسباب غياب إجماع أكاديمي ودولي حول تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لاسيما هناك مجموعة من المؤشرات المؤثرة في تحدي مفهوم هذه المنشآت، منها طبيعة النظام الاقتصادي القائم في الدول، واختلاف وتباين المعايير المستخدمة لتحديد طبيعة المنشأة هي صغيرة أم متوسطة أم كبيرة. فضلاً عن أن تعريفات هذه المنشآت تستخدم معايير كمية.

حيث ينبغي عدم النظر إلى تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة على مستوى كل دولة على أنه قضية معقدة وصعبة المنال، كما لا ينبغي النظر إلى تعدد وتباين التعريفات بين الدول المتقدمة والدول النامية على أنه ظاهرة سلبية، لأن هذا التباين والتنوع يعطي فرصة لمختلف الدول في اختيار التعري المناسب لظروفها واستراتيجيتها التنموية، وتوجيهاتها المستقبلية من خلال تحديد المنشآت التي هي محل دعم ورعاية بالنسبة لها.

المبحث الثاني

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

ظهر في العقود الأخيرة اتجاهاً عالمياً يرى أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو حجر الزاوية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل التطورات التي يشهدها المحيط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وتحسنت نظرة

الحكومات لهذا القطاع لاسيما في الدول النامية من خلال دورها الحيوي الذي لعبته في بلدان حديثة التصنيع ومزاياها في التصدي للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية كالبطالة والفقر.

أولاً: الدور الاقتصادي

تشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل 90% من إجمالي عدد الشركات في معظم اقتصاديات العالم، وتسهم هذه المشروعات بما يقارب 46% من الناتج المحلي العالمي، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة 85% من إجمالي النتاج المحلي في إنجلترا و51% في الولايات المتحدة الأميركية[1].

وتحتل الولايات المتحدة الأميركية المنصب الأكبر من الاقتصاد العالمي، حيث يوجد بها أكثر من 24 مليون مشروع صغير، يساهم في توليد 52% من فرص العمل لدى القطاع الخاص، وأكثر من نصف الدخل القومي، كما تمثل 80% من كل الإبداعات والابتكارات الجديدة في السوق الأميركي، وتمد 67% من العاملين بفرص والتدريب.

أما في اليابان، تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة أساس الاقتصاد الياباني حيث 99.4% من عدد المشروعات بها، وتستخدم أكثر من 84.4% من إجمالي العمالة في اليابان.

ونوضح فيما يلي أهم النقاط التي تبين أهمية هذه المشروعات:

1-1-القدرة على الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار:

تستطيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة تجميع رؤوس أموال الوطنية من مصادر متعددة (ادخار الأفراد، عائلات، الهيئات الغير حكومية) ومن ثم استغلال هذه الموارد المالية التي كانت موجهة للاستهلاك الفردي غير المنتج وتحويلها إلى ادخارات منتجة يتم توظيفها في مثل هذه المشروعات.

[1] - محمد، عبد الله شامية، ورقة مقدمة للندوة العلمية حول: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس ليبيا، 2001ص19.نقلاً عن الخاني، على **الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية.** حماه 2020 ص60.

2-1- المساهمة في نمو الناتج المحلي:

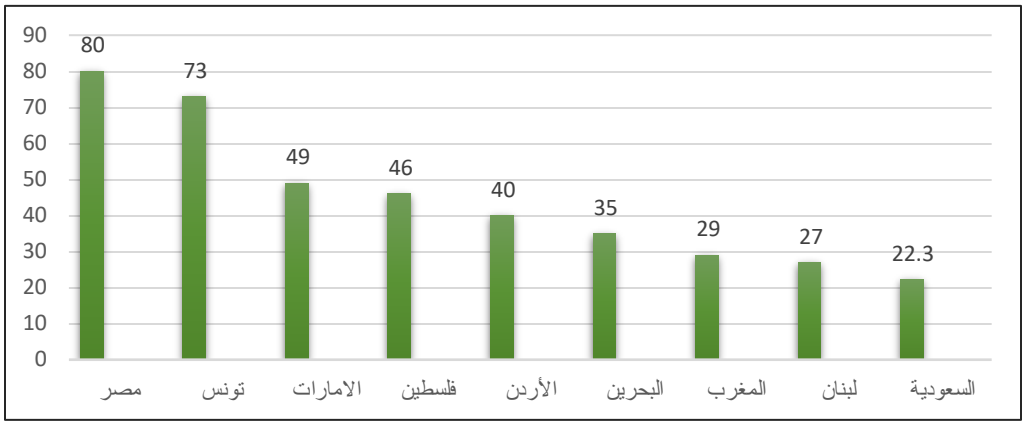
الناتج الوطني هو قيمة مجموع الخدمات والسلع النهائية والسوقية، التي ينتجها مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ونلاحظ من الانتشار الواسع والنشاط الهائل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل خدماتها الصناعية والزراعية أنها تساهم بشكل مباشر وبنسب عالية في الناتج المحلي الإجمالي أكثر مما تساهم به المشروعات الكبيرة في الدول النامية سواء عن طريق السلع الوسطية التي تقدمها للصناعات الكبيرة او عن طريق السلع التي تقدمها للمستهلك مباشرة.

تساهم هذه المشروعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتأثير الإيجابي في الناتج المحلي، حيث تسهم بأكثر من 52% من الناتج الصناعي الياباني وتساهم بنشبة تصل إلى 10% من الناتج القومي في الاقتصاد الهندي[1].

إن تنامي عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة، يشير إلى التحول البارز في اهتمام الدول العربية بهذا القطاع وازدياد قناعاتها بالدور الاقتصادي لهذه المشروعات. في هذا السياق، تساهم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بنسب متفاوتة من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين 22 و80 % في الدول العربية، حيث تسجل هذه النسبة أعلى مستوياتها في الدول العربية المستوردة للنفط ذات الهياكل الاقتصادية المتنوعة بما يفوق المتوسط المسجل على مستوى الدول النامية البالغ 40 %، بما يؤكد دور هذا القطاع في تنويع مصادر توليد الناتج المحلي الإجمالي. تسجل مصر أعلى مستوى لمساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 80 %، تليها تونس بنسبة 73% ثم الإمارات بنسبة 49 %. كما في الشكل رقم (1) أدناه:

[1] - دومه عبد السلام، مجلة العلوم الإنسانية، مج2، عدد:8، عام 2021.

شكل رقم (1): مساهمة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية[1]



1-3- تطور الصادرات:

أثبتت هذه المشروعات قدرة كبيرة على الدخول في الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات، وتوفير النقد الأجنبي، حيث يمكن لهذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم بفعالية في تنمية الصادرات للعديد من المنتجات المحلية وذلك من خلال العمل على تطوير الصناعات الصغيرة الحديثة التي تمد السوق المحلية بالسلع الاستهلاكية لتصبح صناعات قابلة للتصدير، وذلك بتقديم التوجيهات والمساعدات للمشروعات الصناعية. وعلى سبيل المثال تسهم في قطاع التصدير بنسبة قد تصل إلى 40% في بعض دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأميركية[2].

ثانياً: الدور الاجتماعي والتنموي

إن الهدف الأساسي من تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يقف فقط عند إحداث تنمية اقتصادية مستقلة، ولكن الهدف من المشروعات

[1] -عبد المنعم، هبة، وآخرون: النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. في الدول العربية. صندوق النقد العربي متاح على رابط الصندوق WWW.AMF.org

[2] - دومه عبد السلام، مجلة العلوم الإنسانية، مج2، عدد:8، عام 2021.

الصغيرة والمتوسطة هو تحقيق التنمية الشاملة. وذلك سوف نتعرف على أهمية الاجتماعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الأمور الآتية:

2-1- محاربة الفقر وتنمية والمناطق الأقل في النمو والتنمية[1]:

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن اعتبارها آلية فعالة لمكافحة الفقر والعوز من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من النساء والرجال، وسعة انتشارها خاصة في الأقاليم النائية الأكثر احتياجاً للتنمية، الأمر الذي يهل الأقاليم إلى فرص أكبر في التنمية والتطوير من خلال إنعاشها بهذه المشاريع، فضلاً عن احتوائها الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح في الكثير من الدول، خاصة بعد أن تصدرت هذه القضية منذ بداية عقد التسعينات، سلم أولويات الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية.

2-2- توفير فرص العمل[2]:

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم الأدوات الاقتصادية التي تساعد على توفير فرص عمل جديدة، سواء كان ذلك في الدول النامية أو المتقدمة، مع عدم تطلب رؤوس أموال كبرى بالرغم من صغر حجما.

تعمل على علاج مشكلة البطالة والحد من الفقر وتحسن مستوى المعيشة، حيث أنها تعمل على توفير فرص عمل فقد تم توظيف عدد كبير من العمالة في نطاق الصناعات الصغيرة والمتوسطة. مثلاً توظيف حوالي 73% من إجمالي القوى العاملة الصناعية في اليابان، وحوالي 84% من حجم القوى العاملة في الولايات المتحدة الأميركية، وحوالي 17 مليون عامل في الهند[3].

إن من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية هي البطالة، وإن هذه الدول تتميز بنمو سريع للسكان وقوة للعمل، وندر رؤوس الأموال ويمكن

---

[1] -صندوق النقد العربي، تفعيل الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الفصل العاشر، ص223.

[2] - محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجموعة النيل العربية، مصر 2003.بدوي محمد وجيه، تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومردودها الاقتصادي والاجتماعي، جامعة الإسكندرية، مصر:2004.

[3] -دومه عبد السلام، مجلة العلوم الإنسانية، مج2، عدد:8، عام 2021.

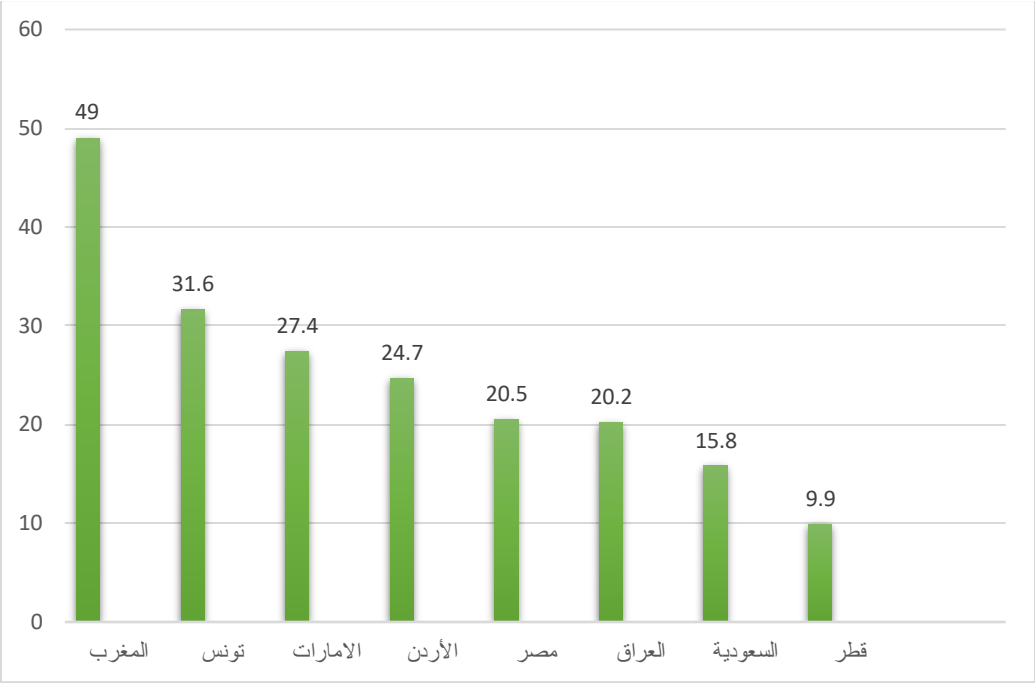
للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تقوم بدور إيجابي في خلق فرص عمل، وقد أثبتت مختلف الدراسات أن هذه المشروعات تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن المشروعات الضخمة، لهذا نجد أن معظم الدول النامية تركز على تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في توفير حافز قوي لخلق فرص العمل **<u>وذلك من خلال:</u>**

أ- قدرة المشروعات الصغيرة بتنوعها وكثافتها على استيعاب العمالة غير ماهرة أو النصف ماهرة والتي تشكل النسبة الكبيرة من قوة العمل في الدول النامية، وبتكلفة منخفضة نسبياً لفرصة العمل إذا ما قورنت بالمشروعات الكبيرة التي تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مقابل نسبة قليلة من القوى العالمة.

ب- قدرتها على التكييف في المناطق النائية التي يمكنها من الحد من ظاهرة البطالة الريفية، والهجرة من الريف إلى المدينة عن طريق توطين اليد العاملة وتثبيت السكان في أماكن إقامتهم الأصلية وتخفف من حدة التفاوت في توزيع الدخل بين فئات المجتمع.

من حيث المساهمة في زيادة فرص العمل والتخفيف من حدة البطالة نسبياً، وكما نلاحظ من الشكل رقم (2) أن نسبة مساهمة عمالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية، تتراوح في القطاع الرسمي (المسجل) بين 10 و49 % بالنسبة للدول المشمولة في الاستبيان، وهي نسبة تقل بالكثير عن متوسط المساهمة المسجلة في الاقتصادات النامية البالغة 60%، مما يبرز عدد من التحديات التي تواجه هذا القطاع الحيوي في خلق المزيد من فرص العمل. وربما كانت النسبة أكبر لو تم الأخذ بعين الاعتبار المشروعات العاملة في اقتصاد غير الرسمي أي اقتصاد الظل.

الشكل رقم (2): مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في القطاع الرسمي في عدد من الدول العربية[1]



[1] - عبد المنعم هبة وآخرون مرجع سبق ذكره.

الفصل الثالث

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية

تتعدد وجهات النظر الرسمية في سورية حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة وشهد ذلك تطورات عديدة وقد انعكست هذه التعاريف الرسمية لهذه المشروعات على السياسة الاقتصادية المتبعة حيث تم تأسيس مصارف متخصصة بالتمويل الأصغر على نحو ما سيتم عرضه في المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية

اعتباراً من بروز الاهتمام بهذه المشروعات كأحد القطاعات الاقتصادية لمعالجة مشكلات البطالة، والمساهمة في النمو الاقتصادي تم اعتماد عدة تعاريف:

أولاً: الهيئة العامة للبرنامج الوطني لمكافحة البطالة

أحدثت هذه الهيئة بموجب المرسوم رقم (71) لعام 2001[1] وقد أسست على شكل برنامج مدته خمس سنوات مرخص له من رئاسة مجلس الوزراء ويهدف إلى دراسة مجموعة من الأنشطة الإنتاجية والخدمية وتمويلها وتنفيذها. وقد عرفت المشروعات الصغيرة بأنها مشروعات فردية تخلق من فرصة إلى فرصتي عمل، أو مشروعات شراكة تخلق من (5-10) فرص عمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة. وكما قامت الهيئة بتمويل مجموعة من البرامج وأبرزها برنامج تنمية المشروعات وبرنامج التدريب والتنمية المجتمعية وبرنامج الأشغال العامة وبرنامج مشروع الطاقة الشمسية وبرنامج

[1] - القانون رقم (71) لعام 2001 القاضي بإحداث الهيئة العامة للبرنامج الوطني لمكافحة البطالة، المادة/4/.

حاضـــنات الأعمـــال وكمـــا اعتمـــدت علـــى المخصصـــات العامـــة فـــي موازنـــة الدولـــة إلـــى جانـــب الإعلانـــات الذاتيـــة مـــن أجـــل تقـــديم التســـهيلات لطـــالبي التمويـــل وبمعدلات فائدة من (5-7)% وفقاً لنوع المشروع.

ثانياً: تعريف هيئة التشغيل وتنمية المشروعات

أحـــدثت هـــذه الهيئـــة بموجـــب المرســـوم التشـــريعي رقـــم (39) لعـــام 2006[1] والتـــي تـــرتبط بـــوزير الشـــؤون الاجتماعيـــة والعمـــل واقتصـــرت مواردهـــا علـــى المعونـــات وإعانـــات الدولـــة وقـــد عرفـــت الهيئـــة المشـــروعات الصـــغيرة بالاعتمـــاد علـــى معيـــارين وهمـــا: رأس المـــال، وعـــدد العمـــال. وبموجـــب نظـــام مـــنح القـــروض الصـــادر عـــن مجلـــس الـــوزراء لعـــام 2007[2] تقـــوم الهيئـــة بتقـــديم بمـــا لا يتجـــاوز 30% مـــن قيمـــة الضـــمانة عـــن المســـتفيد مـــن أصـــل القـــرض المطلـــوب كمـــا فـــي الجدول رقم (2) أدناه:

الجدول رقم (2) المشروعات الممولة بضمانة هيئة التشغيل وتنمية والمشروعات خلال الفترة 2008-2010.

البيـــــان	عدد المشروعات	قيمة التمويل (مليون ل.س)	نوع النشاط
المشروعات الصغيرة	22	61,50	30%خدمي 70%صناعي
المشروعات المتوسطة	5	25,85	40%خدمي 60%صناعي
الإجمالي	27	83,35	

المصدر: الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات 2011.

[1] المرسوم رقم (39) لعام 2006، القاضي بإحداث هيئة التشغيل وتنمية المشروعات.
[2] قرار مجلس الوزراء رقم (72) المادة/1/. عام .2007

ثالثاً: تعريف رئاسة مجلس الوزراء

صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم/5938/لعام 2011 المتضمن تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأغراض التمويل:

المشروعات الصغيرة: هي المشروعات التي لا يزيد عدد العمال فيها عن 50 عامل، ولا يقل عن 10 عامل مسجلين أصولاً ولا يزيد إجمالي موجوداتها عن 50 مليون ليرة سورية ولا يقل عن 10 مليون ليرة سورية.

المشروعات المتوسطة: هي المشروعات التي لا يزيد عدد عمالها عن 150 عامل ولا يقل عن 50 عامل مسجلين أصولاً، ولا يزيد إجمالي موجوداتها عن 150 مليون ليرة سورية ولا تقل عن 50 مليون ليرة سورية بالإضافة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمانة الهيئة العامة للتشغيل وفقاً لمرسوم إحداث الهيئة العامة للتشغيل رقم \39\ لعام 2006[1].

رابعاً: الهيئة العامة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

صدر القانون رقم (2) لعام 2016[2] القاضي بتأسيس هذه الهيئة التي ترتبط بوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وعرفت المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي تمارس نشاطها في قطاعات الزراعة والصناعة والحرف التقليدية والتجارة والخدمات والمهن. وكما وضع دليل تعريفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة تم اعتماده بالقرار رقم (35) لعام 2017 من قبل رئاسة مجلس الوزراء في خطوة سابقة بالمقارنة مع الهيئات السابقة صنف المشروعات حسب مجموعة من المعايير المتعلقة بحجم المبيعات والموجودات وعدد العمال ونوع القطاع، إلى حين صدور قرار مجلس

[1] القرار مجلس الوزراء رقم /5938/ لعام 2011.
وذلك يمكن الحصول على رقم القرار ومضمونه انظر إلى موقع مصرف سورية المركزي وقرارات مجلس النقد.
[2] القانون رقم (2) المادة/1/ عام2016. القاضي بتأسيس هذه الهيئة لحل محل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات.

الـوزراء رقـم (17) لعـام 2021[1] والـذي نـص علـى إلغـاء التصـنيفات الـواردة فـي القـرار رقـم (35) واعتمـاد المعـايير والتصـنيفات الـواردة فـي القـرار رقـم (17). كمـا هـو مبـين في الجدول رقم (3) أدناه:

الجدول الرقم (3): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية

القطاع	المعيار	مشاريع صغيرة	مشاريع متوسطة
الزراعة	عدد العمال	20-6	100-21
	المبيعات السنوية (مليون ل.س)	من5 إلى أقل من50	من50 إلى أقل من100
	أو الموجودات	من5 إلى أقل من50	من50 إلى أقل من100
الصناعة	عدد العمال	25-6	150-26
	المبيعات السنوية (مليون ل.س)	من5 إلى أقل من50	من50 إلى أقل من250
	أو الموجودات	من5 إلى أقل من50	من50 إلى أقل من250
التجارة	عدد العمال	10-6	30-11
	المبيعات السنوية (مليون ل.س)	من20 إلى أقل من100	من100 إلى أقل من300
	أو الموجودات	من15 إلى أقل من75	من75 إلى أقل من225
الخدمات	عدد العمال	25-11	75-26
	المبيعات السنوية (مليون ل.س)	من15 إلى أقل من50	من50 إلى أقل من150
	أو الموجودات	من7.5 إلى أقل من25	من25 إلى أقل من75

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، دليل تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دمشق ص6.

[1] القرار رقم (17) لعام2021.

وبذلك نجد أن دليل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لحظ التمايز والسمات الخاصة لكل قطاع، لكنه أغفل وجود تصنيف يخص قطاع التكنلوجيا والابتكار لما له من خصوصية تميزه عن باقي القطاعات، ولما يمكن أن يساعد ذلك مستقبلاً في وضع السياسات والشروط التحفيزية الخاصة بهذا القطاع في إطار رؤية الدولة التنموية والأولويات الاقتصادية.

وسعياً لتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل نفذها إلى الخدمات المالية لضمان استدامتها صدر القانون رقم/12/ لعام 2016 الذي نص على إنشاء مؤسسة ضمان مخاطر قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتهدف هذه المؤسسة لتمكين هذه المشروعات من الحصول على التمويل المطلوب من المؤسسات المالية بما يسهم في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة، وتعزيز التنافسية في القطاع المالي، وتحسين مستوى الخدمات المالية التي تقدمها للمشروعات.

وبذلك يمكن من خلال مؤسسة ضمان مخاطر القروض (في حال تفعيلها) أن تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى الأجهزة المصرفية لتأمين التمويل اللازم لها على أساس معالجة إشكالية عدم توافر الضمانات الكافية التي يطلبها عادة القطاع المصرفي.

بالإشارة إلى القرار مجلس النقد والتسليف 666 /م ن / ب 4 فقد صدر من أجل دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نجد أن هذا القرار لا ينسجم ولا يتوافق مع تعريف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، مما قد يعيق قدرة هذه المشروعات في الحصول على القروض اللازمة لها بتكلفة تمويل أقل، وهذا ما يبينه الجدول رقم(4) أدناه، فعلى أساس التعاريف الواردة في مجلس النقد والتسليف سيتم تصنيف عدة مشروعات صغيرة بأنها مشروعات متناهية الصغر، والتي من المفترض أن تمول عن طريق مؤسسات التمويل الصغير والمتناهي الصغر الصادرة بالمرسوم / 15 / لعام 2007 ، وستصنف بعض المشروعات المتوسطة على أنها مشروعات صغيرة، مما

سيحد من قدرة الهيئة على تشجيع هذه المشروعات وضمان توفير التسهيلات والمزايا لها.

وستصنف بعض المشروعات المتوسطة على أنها مشروعات صغيرة، مما سيحد من قدرة الهيئة على تشجيع هذه المشروعات وضمان توفير التسهيلات والمزايا لها.

الجدول رقم (4) معايير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية وفق جهات المصدرة لها

البيـــــــــان	المشروعات الصغيرة		المشروعات المتوسطة	
	عدد العمال	الموجودات (مليون ل.س)	عدد العمال	الموجودات (مليون ل.س)
وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.	25-6	50-5	150-26	150-50
مجلس النقد والتسليف.	50-10	50-10	250-50	250-50

المصدر: من إعداد الباحثة.

المبحث الثاني: تحديات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

سبقت الإشارة إلى أن المصاعب أو المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحصول على التمويل المصرفي لأسباب متعددة أهمها عدم توفر الضمانات أو عدم الثقة في مؤسساتها.

أولاً: الصعوبات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تعد المشكلات التمويلية من أهم العوائق التي تعترض نشأة المشاريع الصغيرة واستمراريتها، وخاصة عقبة الضمانات التي تشكل عثرة كبيرة بالإضافة للموارد البشرية والخبرات المتراكمة التي يتطلبها قيام المشروع ممّا يحد من قدرتها على دفع عجلة النمو الاقتصادي وعليه تنقسم هذه العوائق، إما من ناحية الجهة الممّولة والتي عادة تكون (المؤسسات المالية

أو المصـــارف) أو مـــن ناحيـــة الجهـــة طالبـــة التمويـــل وهـــم (الأشـــخاص القـــائمون على تأسيس المشروع). وعليه سوف نستعرض أهم هذه العوائق:

1-أهم المعوقات والصعوبات بشكل عام:

1-1- ارتفـــاع تكـــاليف الاقتـــراض المرافقـــة لعمليـــة المـــنح حيـــث أنـــه مـــن المعـــروف أن اســـتمرارية المشـــاريع الصـــغيرة والمتوســـطة تتطلـــب المتابعـــة والتمويـــل المســـتمريّن مـــن الجهـــة الممّولـــة ومـــن ثـــم إن التمويـــل طويـــل الأجـــل يحمّلهـــا مزيـــداً مـــن التكـــاليف التـــي يمكـــن أن تتجنبهـــا فـــي حـــال اتجهـــت لتمويـــل المشـــاريع الكبيـــرة ذات العوائـــد الكبيـــرة وآجـــال التمويل القصيرة[1].

1-2- انخفـــاض ســـقوف إقـــراض المشـــاريع الصـــغيرة والمتوســـطة وبالتـــالي انخفـــاض العوائـــد التـــي حققتهـــا مـــن قبـــل الجهـــة الممّولـــة فـــي أثنـــاء تعاملهـــا مع أصحاب هذه المشروعات.

1-3- افتقـــار عنصـــر الثقـــة فـــي القـــائمين علـــى هـــذه المنشـــآت فـــي كثيـــر مـــن الحالات.

1-4- صعوبة إعداد دراسة جدوى للمنشآت المستهدفة.

1-5- افتقار أصحاب المنشأة للخبرة في المعاملات المصرفية.

1-6- عدم دقة البيانات المالية أو المحاسبية أو عدم توفرها أحياناً.

2-المعوقات التي تواجه الجهة طالبة التمويل (مالكي المشروعات):

2-1- ارتفـــاع معـــدلات الفائـــدة التـــي تقرضـــها الجهـــة الممّولـــة الرســـميّة علـــى القـــروض الممنوحـــة لمواجهـــة تكـــاليف مـــنح القـــروض المرتفعـــة للمشـــاريع الصـــغيرة والمتوســـطة، ممّـــا يعيـــق أصـــحابها اللجـــوء إلـــى القطـــاع الرســـمي للحصول على التمويلات اللازمة لمشاريعهم.

[1]بشارات، هيا جميل. (2008). التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. دار النفائس للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. ط:1 2008.ص61.

2-2- تعقيد الإجراءات اللازمة للحصول على التمويل كتقديم دراسة جدوى اقتصادية للجهة الممّولة للمشروع والذي يعدّ إجراء يتطلب وجود خبرة اقتصادية لدى أصحاب هذه المشروعات والذين غالباً لا تتوفر لدى هؤلاء الأفراد الذين ينتمون لطبقة الفقراء من المجتمع، ممّا يعيقهم من تقديم بيانات مالية صحيحة، ولاسيما خلال السنوات الثلاث الأولى من عمر المشروع، فضلاً عن قيام الجهة الممّولة عّدة زيارات ميدانية لمكان تنفيذ المشروع بغاية التحقق من توفر متطلبات المشروع الأساسية وقيامها بالكشوف والدراسات اللازمة للبيئة المحيطة، وتعد جميعها إجراءات طويلة ومعقدة بالمقارنة مع التمويلات الممنوحة لأصحاب المشاريع الكبيرة الذين يتمتعون بالملاءة المالية والسمعة الائتمانية الجيدة.

2-3- عدم توافق الضمانات التي تطلبها الجهات الممّولة مع مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث غالباً ما تفرض هذه الجهات تقديم ضمانات تغطي ما يقارب 150% من قيمة التمويل الممنوح والذي يعد عائقاً لشريحة أصحاب المشاريع الصغيرة، ففي كثير من الحالات حيث يفتقد صاحب المشروع للممتلكات الكافية التي يمكن تقديمها كضمانات سواء أكانت عقارات أو راتب وظيفة أو كفلاء مما يحول دون الحصول على التمويل[1].

وهكذا نجد أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تنفرد بطبيعة خاصة، بسبب المخاطر المرتفعة التي ترافق نشأتها واستمراريتها سواء كان بسبب صغر حجمها أو عدم توافر الملاءة المالية لدى أصحاب المشروع والخبرة المصرفية اللازمة، مما قد يحول دون حصولهم على التمويل اللازم، فضلاً عن عوائدها المنخفضة التي تشكل تحدياً حقيقياً لدى صاحب المشروع بإمكانية السداد، وعدم توفر المرونة اللازمة لدى الجهات الممولة لجهة الإجراءات والضمانات المطلوبة، ولهذا تعدّ مشكلة التمويل عائقاً لنمو

[1] الفيصل، سمر ريعان. (2018). دور العمليات المصرفية في تسهيل عمليات المشاريع الصيرة والمتوسطة في سورية. جامعة حماة. مج:1، عدد:5. سورية.

المشـــروعات الصـــغيرة وتطورهـــا ولابـــد مـــن تطـــوير أســـاليب التمويـــل وأدواتـــه، تســـهم بـــالتخفيف مـــن هـــذه العوائـــق مـــن خـــلال رفـــع مهـــارات طـــالبي التمويـــل الإداريـــة والتســـويقية عـــن طريـــق إخضـــاعهم لـــدورات تدريبيـــة بهـــذا الخصـــوص وكـــذلك قيـــام الجهـــات الممّولـــة بوضـــع بـــرامج وخطـــط تمويليـــة متكاملـــة لـــدعم المشاريع.

الفصل الرابع
تمويل المشروعات

يؤدي التمويل في عالم الأعمال دورًا لا غنى عنه في تسهيل نمو الشركات وتعزيز استثماراتها وتحقيق أهدافها التنظيمية، ويشمل مجموعة من الإستراتيجيات والآليات المستخدمة لتأمين الأموال اللازمة لمختلف المشاريع. من المؤسسات الصغيرة إلى الشركات متعددة الجنسيات، يعد فهم الأنواع المتنوعة للتمويل ومواءمتها مع الأهداف الموضوعة أمرًا بالغ الأهمية للإدارة المالية الفعالة.

المبحث الأول: التمويل

أولاً: مفهوم التمويل

يشير التمويل إلى عملية الحصول على الأموال أو رأس المال اللازم لدعم المبادرات أو المشاريع أو الاستثمارات المختلفة. لذا فهو يؤدي دوراً فاعلاً في تسرع عجلة النمو الاقتصادي وتسهيل العمليات التجارية وتحقيق الأهداف الاستثمارية الموضوعة.

يتطلب إنتاج السلع أو أداء الخدمات تعيين العاملين وشراء الأراضي والمباني والتجهيزات أي الاستثمار في أصول مختلفة، ويتطلب توفير هذه الأصول توفر الأموال اللازمة للقيام بهذه الأعمال من مصادر مختلفة. وعندما يبدأ المشروع في بيع منتجاته أو خدماته يولد النقدية وخلق القيمة في المشروع وهو الهدف النهائي للمشروع.

يتم توفير هذه الأموال إما من خلال الملاك وهو ما يطلق عليه رأس المال الخاص أو من خلال الاستدانة من مصادر خارجية وهو ما يطلق عليه رأس المال المقترض. وهذه النسبة بين الديون وحقوق أصحاب المشروع يطلق عليها هيكل رأس المال.

يـتم تـوفير رأس المـال الخـاص بالمشـروع مـن خـلال إصـدار الأسـهم وطرحهـا للاكتتـاب العـام أو مـن خـلال تـراكم الأربـاح داخـل المشـروع وعـدم توزيعهـا على الملاك (الأرباح المحتجزة.)

ثانياً: أنواع التمويل

تختلف أنواع التمويل بحسب الغرض منه أو الجهة المستفيدة أو مصدر التمويل ونجد على سبيل المثال:

1- تمويل التشغيل:

المـراد بتمويـل التشـغيل الأمـوال الموجهـة لتمويـل رأس المـال العامـل، كالنفقـات المتعلقـة بتشـغيل الطاقـة لاسـيما شـراء المـواد الأوليـة، ودفـع الأجـور، وبقيـة مسـتلزمات العمليـة الإنتاجيـة التـي تشـكل بمجموعهـا أوجـه الانفـاق الجـاري. وعادة ما يكون مصدر التمويل الصرفي بشكل رئيسي.

ب**- تمويل رأس المال الثابت:**

يقصـد بـه الأمـوال الموجهـة للحصـول علـى الأراضـي والمبـاني، أو وسـائل الإنتـاج، أو وسـائل النقـل وغيرهـا مـن الاسـتثمارات التـي تـؤدي إلـى زيـادة تكـوين الرأسمالي للمشروع. بمعنى آخر

هـي تلـك الأمـوال المخصصـة لمواجهـة النفقـات التـي يترتـب عليهـا خلـق طاقـة إنتاجيـة جديـدة، أو توسـيع الطاقـة الحاليـة للمشـروع ويعبـر عـن ذلـك بتمويـل رأس المال الثابت[1].

ومـن أهـم مصـادره التمويليـة المصـارف، أو زيـادة رأس المـال مـن خـلال الإصـدار الأولـي فـي السـوق الماليـة ولكـن التمويـل المصـرف يعتبـر الأسـهل والأكثـر ملاءمـة للمشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة لأن معظمهـا غيـر مـدرج في الأسواق المالية.

[1] حسن أحمد توفيق، (1996). التمويل والإدارة المالية في المشروعات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 388.

وبالتالي فإن طبيعة القرض الموجه للاستثمار تختلف عن طبيعة القرض الموجه للتشغيل من حيث المدة، الشروط، الضمانات، الأخطار، العائد، هيكل التدفقات.

وعادة ما يأخذ تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة شكل تسهيلات وحوافز منها[1]:

-حوافز وإعفاءات مقدمة، مثل إعانات نقدية على شكل مبالغ لتمويل جزء من تكاليف الاستثمار تقدمها الحكومة، أو السلطات القائمة على قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أو على شكل إعانات عينية، مثل تقديم أراض دون مقابل، أو بأسعار تشجيعية.

-تقديم قروض طويلة ومتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات، وقروض قصيرة الأجل لتمويل الاستغلال الجاري بدون فوائد، أو بفوائد مخفضة من قبل مؤسسات أو هيئات تعد لهذا الغرض.

- منح إعفاءات ضريبية وجمركية

- تقديم المساعدات الفنية والاستشارات من قبل مختصين في مجال دعم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: مصادر التمويل

أولاً: مصادر التمويل

إن الأساس النظري لأبحاث تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، يعود إلى نظرية تمويل الشركات التي حاولت تفسير الهيكل المالي للشركات، وتفترض نظرية ترتيب أولويات التمويل أن الشركة عندما تبحث عن تمويل طويل الآجل لاستثماراتها فإن ذلك يقوم بناء على تفضيلات في استخدام مصادر

[1] بتال، أحمد حسين وآخرون، (2011)، **دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، العراق، المجلد 4، العدد.

التمويل المختلفة، والشركات ستلجأ لتلبية متطلبات التمويل والاستثمار وفقاً لأسس هرمية، ويفضل استخدام مصادر التمويل الداخلية كخيار أولي (المدخرات الشخصية، الأرباح المحتجزة) وفي حال عدم كفاية هذا المصدر نلجأ إلى مصادر التمويل الخارجية (الديون) كخيار ثانٍ ويعد إصدار الأسهم ملجأ أخيرا للشركات لتمويل استثماراتها[1].

ولكن كما سبقت الإشارة فإن التمويل المصرفي يعتبر الأكثر سهولة وبإمكان المشروعات الصغيرة والمتوسطة الوصول إليه بسهولة ويسر كبير مقارنة بالمصادر الأخرى وأن مثل هذه المشروعات وخصوصاً في سورية لا تحقق متطلبات الادراج في بورصة دمشق سواء من حيث حجم رأس المال، أو توفر البيانات المالية وغيرها.

وتُقسم مصادر التمويل إلى عدة أقسام:

1-التمويل من حيث الفترة:

الجدول رقم (5): أجال التمويل

فترة التمويل	المدة	نوع التمويل
تمويل قصير الأجل	هي التي تكون مدتها أقل من سنة	تمويل تجاري
تمويل متوسط الأجل	هي التي تكون مدتها بين سنة و10 سنوات	قروض مصرفية
تمويل طويل الأجل	هي التي تكون مدتها أكثر من 10 سنوات	قروض الملكية (أسهم عادية، سندات)

المصدر: من إعداد الباحثة

[1] Stewart C. Myers, "Capital structure puzzle", Journal of Finance, Vol.39, No. 3, 1984, P 585.

2-التمويل من حيث المصدر[1]:

- المصادر الرسمية:

- يتم عن طريق الحصول على التمويل من المصارف التجارية، أو المصارف المتخصصة في توجيه التمويل نحو قطاع معين، كالمصارف المتخصصة في تمويل القطاع الصناعي، أو في تمويل القطاع الزراعي أو من مصادر أخرى تتمثل عادة في مؤسسات الإقراض المتخصصة وعادة ما تكون من قبل الحكومات والجهات الرسمية.

- المصادر غير الرسمية:

- يتم الحصول على الأموال اللازمة للمشروع دون الحاجة إلى اتباع خطوات وإجراءات رسمية وتقديم وثائق وأوراق ثبوتية. ومن أبرز المصادر لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

(المدخرات الشخصية، المدخرات العائلية، الاقتراض من العائلة والأصدقاء، شراء المواد من تجار الجملة مقابل الدفع الآجل).

وعلى سبيل المثال تعد المؤسسات المصرفية من أهم مصادر التمويل لهذه المشروعات في الدول العربية وحيث يتراوح عدد المصارف التي تقدم التمويل لهذه المشروعات بين مصرفاً واحداً في العراق، وستين مصرفاً في الإمارات العربية المتحدة، بينما تقوم كافة المصارف التجارية في لبنان بتقديم قروضاً لتلك المشروعات وتأتي في المرتبة الثانية مؤسسات التمويل الأخرى التي تشمل مؤسسات التمويل الأصغر

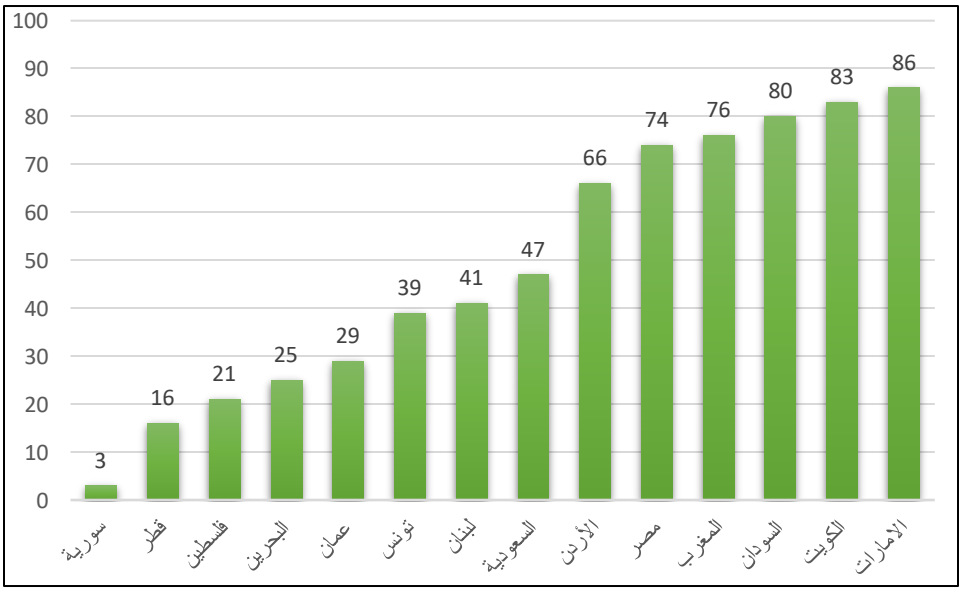
[1]للتعرف أكثر على مصادر التمويل:

World bank, IFC, SMEs Finance form, (2017), **MSMEs Finance GAP: Assessment of the shortfalls and opportunities in financing Micro, small and medium Enterprises in Emerging market**.p.18

صندوق النقد العربي (2019)، استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

وجمعيات القروض الصغيرة والصناديق التي توفر التمويل للمشروعات الصغيرة في كل من الكويت والسودان والمغرب ومصر في حين تقوم بعض البرامج المتخصصة في بعض الدول العربية بتقديم الضمانات اللازمة للمشروعات الصغيرة كبرنامج "كفالة" الذي يقدمه صندوق التنمية الصناعية في السعودية والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت وصندوق الضمان المركزي في المملكة المغربية، ووكالة ضمان التمويل الأصغر " تيسير" في السودان ومبادرة "ضمين" في قطر وعليه يبيّن الشكل رقم (3) أدناه إجمالي عدد المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي تمنح تمويلاً للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم (3) إجمالي عدد المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي تمنح تمويلاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: إعداد الباحثة، بالاعتماد على بيانات عبد المنعم هبة وآخرون مرجع سبق ذكره.

المبحث الثالث: نشأة المؤسسات المالية المصرفية السورية ونطاق نشاطها المصرفي.

يعد قطاع التمويل الصغير أداة فعالّة للتنمية الاقتصادية لاسيما في ظل الاستراتيجيات التقليدية المتبعة من قبل القطاع المصرفي السوري التي تعيق استفادة أصحاب الدخل المحدود من الخدمات الماليّة، ولكن مع صدور المرسوم التشريعي رقم(15) لعام 2007 الناظم لعمل المؤسسات المالية المصرفية الاجتماعية في سورية ملحقاً بتعليماته التنفيذية، والذي سمح لهذه المؤسسات بتقديم خدمات التمويل الصغير ومتناهي الصغر للعملاء ذوي الدخل المحدود على عكس ما سبقه من مراسيم و قوانين تنظم عمليات التمويل الاجتماعي لفئات معينة من هذه الطبقة كالنساء والعاطلين عن العمل وغيرهم، مما أتاح المجال لخلق بيئة تشريعية ملائمة لانطلاقة هذه المؤسسات، كما أسهم الدعم الحكومي لهذا القطاع بتنشيط دوره الريادي والتنموي لتحقيق أهدافه ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي، مما أسقط العديد من العوائق أمام العملاء ذوي الدخل المحدود، وأهمها افتقارهم لتقديم الضمانات التقليدية كالملاءة المالية والضمانات النقدية والعينية، مقابل حصولهم على المنتجات المصرفية التي تلبي احتياجاتهم، وإنما تم الاكتفاء بعاملين أساسين وهما سمعة العميل الجيدة في محيطه، والتزامه بالسداد المنتظم من دخله المحقق من المشروع الصغير الممّول عن طريق التسهيل الائتماني الممنوح له من قبل هذه المؤسسات.

وبالتالي سوف نستعرض ضمن هذا المبحث نشأة المؤسسات المالية المصرفية السورية من الأقدم تأسيساً إلى الأحدث.

اقتصرت خدمات التمويل الصغير من 2010 إلى 2020 على مؤسستين هما: 1- الوطنية 2- الإبداع، كما ألغي ترخيص مؤسستين كان من المفترض أن تمارسا نشاطهما في القطاع المذكور وهما "مؤسسة باب رزق الجميل" و" مؤسسة النور" وذلك لعدة أسباب منها: ظروف الحرب وانعكاساتها على الساحة الاقتصادية عامة وعلى النشاط المصرفي بشكل خاص، وعليه سوف نستعرض فيما يلي لمحة عن المؤسسات الفعالة حالياً ضمن قطاع التمويل الصغير والمتوسط المصرفي.

أولاً: المؤسسة الأولى للتمويل الصغير-سورية[1]:

تعد أول مؤسسة تمويل صغير سورية، رُخص لها بموجب المرسوم التشريعي رقم (15) [2] حيث باشرت عملها، ومنحت الترخيص الأولي في مؤتمر سياسات التمويل الصغير المنعقد في دمشق بتشرين الثاني من عام 2007 وتمت الموافقة النهائية على تسجيل المؤسسة في سجل الشركات المالية بتاريخ 18 تشرين الأول لعام 2008 ومنذ ذلك الحين شرعت المؤسسة بتأدية دورها الريادي بتوفير خدمات التمويل الصغير، وحالياً بموجب أحكام القانون[3] رقم (8) لعام 2021 أطلق عليها تسمية المصرف الأول للتمويل الأصغر.

1-1 أهم المساهمين في هذه المؤسسة[4]:

أ- وكالة آغا خان للقروض الصغيرة (AKAM): أُحدثت هذه الوكالة في تشرين الثاني عام 2004 في جنيف في سويسرا، وبموجب القانون

[1] للتعرف المزيد حول المؤسسة من الموقع الإلكتروني F-mfi-s@akdn.org
[2] المرسوم التشريعي رقم (15) لعام 2007.
[3] القانون رقم (8) لعام 2021
[4] المعلومات حول المساهمون من المواقع الرسمية الآتية:

WWW.akdn.org/microfinance
Eib.org/en/
www.ifc.org
www.unwra.org

السويسري تعدُ وكالة تنموية دولية خاصة غير ربحية، وهي إحدى وكالات الآغا خان للتنمية التي بدورها تشكل مجموعة واسعة من المؤسسات العاملة في مجال الصحة والتعليم والثقافة والتنمية الاقتصادية وعلى وجه الخصوص في جنوب صحاري إفريقية وجنوب ووسط آسيا والشرق الأوسط.

ب- بنك الاستثمار الأوروبي (EIB): أنشئ هذا البنك بموجب معاهدة روما في عام 1958 باعتباره بنك الإقراض طويل الأجل للاتحاد الأوروبي، وفي هذا الإطار تواكب أنشطة بنك الاستثمار الأوروبي التطورات في سياسات الاتحاد الاقتصادية ويتركز نشاطه في منطقة البحر الأبيض المتوسط من أجل استثمار وتحفيز الشركات الأورومتوسطية والتي تتركز أولوياتها في دعم القطاع الخاص وخلق بيئة مواتية للاستثمار من خلال بنية تحتية فعالة وأنظمة مالية تتواءم مع خططه المستقبلية فيما يتعلق بالاستدامة المالية والشمول المالي.

ت- مؤسسة التمويل الدولية (IFC): تشكل هذه المؤسسة أحد أهم الأعضاء في مجموعة البنك الدولي وهي أكبر مؤسسة للتنمية تركز على الاستثمار ضمن القطاع الخاص في الدول النامية، وتخلق فرص عمل للناس للتخفيف من فقرهم وتحسين ظروفهم المعيشية وذلك من خلال تقديم التمويل لمختلف شركات القطاع الخاص لمساعدتها لخلق المزيد من فرص العمل، وجمع رؤوس الأموال ومن خلال تقديم الخدمات الاستشارية، وإدارة المخاطر لضمان التنمية المستدامة.

ث- بنك التنمية الألماني (KFW): يعد هذا البنك أحد كبار المستثمرين في مبادرات التمويل الصغير في جميع أنحاء العالم والجهة الاستشارية المختصة والاستراتيجية بشأن قضايا التنمية الحالية ذلك أنه تتركز الأولويات الرئيسة لهذا البنك في الحد من الفقر وتأمين السلام وحماية الموارد الطبيعية كما يموّل بالنيابة عن الحكومة الاتحادية الألمانية

الإصلاحات والبنية التحتية والنظم المالية من أجل نمو اقتصادي واجتماعي وبيئي أفضل.

ويعزى امتلاك وكالة الأغا خان للتنمية لنسبة (71.53%) من رأس مال المؤسسة، كونها كانت الجهة السابقة في سورية التي انطلقت في تنفيذ برنامج التمويل الصغير منذ عام 2003[1] ، لتقوم بعد صدور المرسوم رقم (15) عام 2007 بإجراء المباحثات اللازمة بشأن إنشاء شراكة مع ممثلين من البنوك والمؤسسات الدولية في سبيل استكمال أنشاء المؤسسة، وعليه تعد الوكالة أن المؤسسة الأولى للتمويل الصغير جزء من برنامج القروض الصغيرة التي تقوم بتنفيذه في البلاد، وعليه سمح لها بتغطية مجموعة من المنتجات المصرفية ذات الطابع الاجتماعي.

2-1 أهم المنتجات المصرفية[2]:

أ- **قروض التمويل الصغير:** أجرت المؤسسة التعديلات وطورت المنتجات بما يتوافق مع حاجات العملاء وعليه قسمت القروض إلى : قروض العمل، والقروض الاجتماعية وتشمل : قروض الثروة الحيوانية والورش الحرفية، والسيارات، وقروض تطوير الأعمال التجارية وقروض التعليم والصحة والسكن وغيرها من القروض، تلك أن جميعها تسدد على أقساط شهرية تصل كحد أقصى إلى 36 شهراً، مما يتيح آلية ميسرة للعملاء للالتزام بالسداد على خلاف ما هو سائد في قطاع المصارف العامة والخاصة وهناك إقبالاً واسعاً من أفراد الطبقة المستهدفة للاستفادة من خدمات المؤسسة.

ب- **قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** غالباً ما تمنح هذه القروض للعملاء الذين يتمتعون بملاءة مالية تمكنهم من الحصول على هذا

[1] الملا علي. (2019). **تطبيق نظام التقييم (CAMELs) في تقييم أداء مؤسسة الأولى للتمويل الصغير**. رسالة ماجستير. جامعة دمشق كلية الاقتصاد. ص:83

[2] عبدو علا. (2022) **دور المؤسسات المالية المصرفية في تحقيق العدالة الاجتماعية.** رسالة ماجستير. جامعة دمسق كلية الاقتصاد. ص88.

النـــوع مـــن القـــروض، ولـــذلك وضـــعت المؤسســـة أولويـــات عنـــد اختيـــار عملائها آخذة بالحسبان الأمور الآتية:

- العمـــلاء الحـــاليون مـــن فئـــة المشـــاريع الصـــغيرة الـــذين يتقـــدمون بطلبات الحصول على قروض متكررة.
- العمـــلاء الســـابقون الـــذين ســـددوا قروضـــهم وغيـــر مقترضـــين حاليـــاً، أي ممـــن اثبتـــوا أنهـــم أصـــحاب ســـمعة جيـــدة لجهـــة الالتـــزام بالســـداد وفق المواعيد المحددة.
- العمـــلاء المرتقبـــون ممـــن تنطبـــق علـــيهم الأمـــور الآتيـــة:(النســـاء-العـــاملون فـــي مجـــالات الطـــب والصـــيدلة والمحمـــاة والهندســـة-العاملون في مجال التصنيع والإنتاج).

ج_ الودائـــع: تســـعى المؤسســـة عـــل تطـــوير منتجـــات الادخـــار وتعزيـــز ثقافـــة الادخـــار بـــين عملائهـــا، وبـــذل الجهـــود المتواصـــلة فـــي هـــذا الصـــدد، كمـــا ســـعت لتـــوفير حزمـــة مـــن المنتجـــات المصـــرفية الادخاريـــة، أهمهـــا: الودائـــع لأجـــل، حســـابات التـــوفير، حســـابات الجاريـــة. حيـــث إن الانضـــباط المـــالي وتعلـــم ثقافـــة الادخـــار المنـــتظم همـــا الســـبيل لتجـــاوز المســـار الحـــرج للـــتخلص مـــن الفقـــر وعليـــه يبـــين الجـــدول أدنـــاه قيمـــة حجـــم القـــروض والودائـــع، بالإضـــافة لإجمـــالي موجـــودات المؤسســـة خـــلال فتـــرة 2015-2020[1] علـــى نحو ما سنبين في الجدول رقم (6) أدناه.

[1] التقارير السنوية من 2015-2020 مؤسسة الأولى للتمويل الصغير.

الجدول رقم (6): النشاط المصرفي للمؤسسة خلال فترة الدراسة[1]

القيمة بآلاف الليرات السورية

السنة	القروض		الودائع		إجمالي الموجودات
	القيمة	نسبة التغير%	القيمة	نسبة التغير%	
2015	24,507	36	635,377	68	697,548
2016	154,787	55	146,259	57	541,773
2017	221,076	65	65,700	70	467,443
2018	533,806	82	587,708	78	651,564
2019	903,676	35	194,789	12	774,691
2020	115,693	9	999,620	26	356,148

ثانياً: مصرف الإبداع للتمويل الصغير ومتناهي الصغر- سورية[2]:

تم تأسيسه بموجب قانون[3] رقم (9) الصادر بتاريخ 23 شباط لعام 2010 بالشراكة مع الحكومة السورية، ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ببرنامج الأجفند الخليجي كشريك استراتيجي ضمن إطار عمله على إنشاء مصارف الشمول المالي في العالم العربي، وببغ راس المال

[1] بالاستناد على التقارير المالية السنوية. بالاعتماد على عبدو علا. (2022) **دور المؤسسات المالية المصرفية في تحقيق العدالة الاجتماعية.** رسالة ماجستير. جامعة دمسق كلية الاقتصاد. ص91

[2] WWW.alebdaasyria.com

[3] القانون رقم (9) لعام (2010).

المصرف المدفوع عند التأسيس ثلاثمئة وستة وستون ليرة سورية حيث رُخص له كشركة سورية مساهمة غير هادفة للربح تقدم الخدمات المالية المستدامة لأصحاب المشاريع الصغيرة الدخل، ويروج لثقافة التمويل الصغير والقيام بأي نشاط مالي مصرفي يتوافق مع الغايات والأهداف المعلن عنها بالقانون المذكور.

2-1 أهم المساهمين في المصرف:

أ- برنامج خليج العرب للتنمية (أجفند[1]): هو منظمة إقليمية تنموية مانحة مركزها مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية، تمارس نشاطها بدعم وتأييد من دول مجلس التعاون الخليجي، وكما تعمل على المستوى الدولي من خلال شركة فاعلة مع المنظمات الأممية والإنمائية والدولية والإقليمية والوطنية والهيئات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، فقد انتهج برنامج أجفند خطة طموحة لإنشاء عدد آخر من مصارف الإبداع في القارة الإفريقية والدول العربية في شمال إفريقيا.

ب- هيئة تنمية المشروعات الصغيرة: وهي هيئة حكومية سورية أحدثت بموجب قانون رقم (2) لعام 2016، مسؤولة عن وضع الاستراتيجيات، ورسم السياسات المتعلقة بتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية تخضع لإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية ومتابعتها، وتعمل حالياً ضمن خططها المستقبلية للحصول على الاستقلالية كجهة إشرافيه تمارس الرقابة والمتابعة على قطاع التمويل الصغير بكافة مؤسساته ومنظماته.

[1] عبدو علا. (2022) سبق ذكره

2-2 أهم المنتجات المصرفية التي طرحها المصرف في السوق المصرفي[1]:

انطلاقاً من سعي المصرف لتزويد أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة النشيطين اقتصادياً زممن ليس لديهم الملاءة المالية التي تمكنهم من الاقتراض من المصارف التجارية لتمويل أنشطتهم المنتجة، فقد اعتمد المصرف معايير عدة لمنح هؤلاء الأفراد القروض الصغيرة، وأهمها خط الفقر، وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعليه طرح سلسلة واسعة من منتجات الإقراض التي تلبي رغبات هذه الطبقة آخذة بالحسبان دوره الريادي، كمصرف تمويل صغير ذي مسؤولية اجتماعية وسعياً منه لتحقيق الاستدامة المالية اعتمد مؤخراً في عام 2020 سياسة الادخار المصرفي التي مكنته من طرح العديد من المنتجات الادخارية بين جمهور الطبقة المستهدفة وعليه سوف نستعرض أهم منتجاته:

أ- **قروض المجموعات النسوية:** يستهدف هذا المنتج السيدات القادرات على العمل، والهدف منه إنشاء مشروع أو دعم مشروع منزلي يمنح لمجموعة تضامنية من ثلاث سيدان على الأقل.

ب- **قروض المنشآت الصغيرة:** هذا المنتج فئة المنشآت الصغيرة التي مضي على عملها ما لا يقل عن ستة أشهر، يهدف شراء موجودات أو أصول ثابتة أو دعم رأس مال العامل.

ت- **القروض التعليمية:** تستهدف الأسر ذات الدخل المحدود لتغطية التكاليف التعليمية والتدريبية لأي من أفراد الأسرة وتشمل جميع أنواع الرسوم التعليمية، كرسوم المدارس والمعاهد والجامعات ورسوم التعليم العالي ومتطلبات العودة للمدارس بما فيها الحواسب المحمولة والمصاريف التعليمية كافة.

[1] عبدو علا. سبق ذكره

ث- قـــروض تحســـين المنـــزل: يســـتهدف هـــذا القـــرض أصـــحاب المنـــازل التـــي تحتـــاج أعمـــال تـــرميم وإصـــلاح مثـــل: الـــدهان والإكســـاء ولاســـيما التـــي تضـــررت منـــازلهم أثنـــاء الحـــرب، كمـــا يهـــدف القـــرض لتمويـــل السلع المعمرة كالطاقة الشمسية والأجهزة المنزلية.

يبـــين الجـــدول أدنـــاه قيمـــة القـــروض الممنوحـــة والودائـــع الإضـــافية لإجمالي موجودات المؤسسة خلال فترة 2015-2020[1].

الجدول رقم (7): النشاط المصرفي للمؤسسة خلال فترة الدراسة[2]

القيمة بآلاف الليرات السورية

السنة	القروض		الودائع		إجمالي الموجودات
	القيمة	نسبة التغير%	القيمة	نسبة التغير%	
2015	444,900	64	117,246	66	441,996
2016	644,200	45	328,412	180	65,685
2017	930,900	44	802,724	144	808,276
2018	262,028	142	586,059	471	928,460
2019	320,956	2	849,826	27	49,668
2020	304,452	131	476,783	27	987,552

[1] التقارير السنوية من 2015-2020 مصرف الإبداع للتمويل الصغير ومتناهي الصغر.
[2] الاستناد على التقارير المالية السنوية. بالاعتماد على عبدو علا. (2022) سبق ذكره

ثالثاً: مؤسسة الوطنية للتمويل الصغير-سورية[1].

عكست بنشأتها استجابة مؤسساتية للفرص والبيئة التشريعية الداعمة التي وفرها المرسوم رقم (15) تقوم هذه المؤسسة بتقديم حزمة من خدمات الإقراض لتأسيس المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وتطويرها الهادفة لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لأصحاب هذه المشاريع وأسرهم في حين أنها لم تمارس بعد نشاط الادخار على خلاف نظيراتها من مؤسسات التمويل الصغير.

3-1 أهم المساهمين في المصرف[2]:

أ- الأمانة السورية للتنمية: منظمة غير حكومية وغير ربحية انشات في سورية عام 2007 تعمل على تشجيع الأفراد لإحداث التغير الإيجابي في مجتمعهم، وذلك من خلال النشاطات التي تركز على دعمها وتمويلها في مختلف المجالات ولاسيما التعليم والتنمية والثقافة والتراث، وتتضافر جهودها مع كل المجتمعات المحلية والجمعيات الحكومية والمنظمات غير الربحية والقطاع المالي لتنفيذ أعمالها المجتمعية ذات الأهداف الاجتماعية، ولاسيما خلق فرص العمل، وكما تخضع لإشراف ورقابة ما يسمى مجلس الأمناء في تنفيذ أعمالها، وممارسة أنشطتها.

ب- الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات الصغيرة: ذكرنا فقرة عن الهيئة ضمن الفقرة الخاصة بمساهمي مصرف الإبداع.

ت- الجمعية السورية للتنمية المعلوماتية: أحدثت الجمعية من قبل مجموعة من المختصين السوريين في مجال المعلوماتية عام 1989 يديرها مجلس إدارة منتخب من الأعضاء، وتهدف لإدخال تقانة المعلومات في صلب النشاط الاقتصادي السوري، حيث كرست اهتمامها في السنوات الأخيرة بالقطاع المصرفي من خلال الإعلان على دورات تدريبية لمختلف موظفي القطاعات العامة والخاصة، فضلاً عن توقيع اتفاقيات التعاون مع

[1] سليمان غفار. (2018). صعوبات التمويل الصغير وأثره على الفئة المستهدفة -دراسة ميدانية على مؤسسة الوطنية للتمويل الصغير. رسالة ماجستير جامعة تشرين كلية الاقتصاد.

[2] الموقع الالكتروني حول المؤسسة: https://WWW.syriatrust.sy

الجهات المعنية بالاتصالات فيما يخص المعلومات وغيرها من الأنشطة التي تسهم في تطوير نظم المعلومات السورية.

3-2 أهم المنتجات المصرفية التي تقدمها المؤسسة [1](القروض):

أ- قرض المرأة المعيلة: يستهدف المرأة التي تعيل عائلتها مثل زوجة شهيد والأرملة بحيث تكون قادرة على العمل، ولا تمتلك مصدر دخل، وذلك بهدف تحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي.

ب- القرض التعليمي: موجه لأصحاب الدخل المحدود، بهدف تمكن الطلبة من دقع مصاريف التعليم من رسوم جامعية ودورات تدريبية ونفقات أخرى.

ت- قرض الحرفين والصناعيين: موجه لأصحاب الورش الصناعية الصغيرة والمبتدئة والكبيرة التي بحاجة لدعم اقتصادي بفعل حالة الركود الاقتصادي من جراء الأزمة الاقتصادية.

ث- القرض التجاري: موجه لأصحاب المهن التجارية بهدف تدعيم نشاطاتهم التجارية وتمكينها.

ج- القرض الوطني: شمل القرض جرحى الجيش العربي السوري والقوات المسلحة الذين تسرحوا من الخدمة، نتيجة إصابتهم خلال الأعمال الحربية والتي تحدد نسبة العجز الناجمة عن الإصابة 40% للمتطوعين.

[1] موقع الالكتروني حول المؤسسة: http://WWW.nmp.org

الجدول رقم (8): النشاط المصرفي للمؤسسة خلال فترة 2015-2020[1]

القيمة ألف ليرة سورية

السنة	القروض		الودائع		إجمالي الموجودات
	القيمة	نسبة التغير%	القيمة	نسبة التغير%	
2015	27,219	12			27,219
2016	-	-	-	-	-
2017	632,526	27	813,619	12	623,526
2018	858,867	22	986,627		858,867
2019	770,326	22	219,792	77-	770,326
2020	664,261	131	714,972	325	664,261

[1] - عبدو علا، (2022) مرجع سبق ذكره.

اختبار الفرضيات

أولاً – اختبار الفرضية الأولى:

نصت الفرضية على "لا تساعد البيئة العامة في سورية على نمو وتطورات المشروعات الصغيرة والمتوسطة".

لقد عرضت الطالبة من خلال الفصل الثاني أهمية الدور الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وكيف أن تحديد مفهوم هذه المشروعات ينعكس على السياسات الاقتصادية والتمويلية لهذه المشروعات، وكيف تطور هذا المفهوم على المستوى العالمي. وكيف تطور على مراحل متعددة في سورية بشكل لا تحكمه استراتيجية موحدة وتكيف تباينت التعاريف بين جهة وأخرى، وفضلا عن عدم توفر البيانات أو صعوبة الحصول على بعض البيانات الإجمالية. وكل ذلك يعكس أن البيئة العامة لاتزال تشكل عائقاً أما ازدهار المشروعات الصغيرة والمتوسطة رغم أهميتها الكبيرة جداً ولاسيما في ظل الظروف والتحديات التي تعيشها سورية.

ولعل التشريعات التي صدرت مؤخراً تشكل لبنة أساسية في التركيز على دور المشروعات المذكورة، **وبناء على ذلك يمكن القول أن الفرضية صحيحة أي لاتزال البيئة العامة غير مساعدة أو مشجعة على تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.**

ثانياً– اختبار الفرضية الثانية:

نصت الفرضية الثانية على "لا تقوم المصارف الخاصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية"

سبقت الإشارة إلى التحديات والصعوبات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولكن البيانات المتاحة حسب الجدول رقم (9) تشير إلى إن قيمة القروض للمشاريع الصغيرة تنامت بشكل واضح جداً لتأخذ اتجاها عاما بالزيادة منذ عام 2020 إذ كانت بحدود 5 مليار ليرة فقط، تصل إلى حوالي 89 مليار ليرة في عام 2023 وربما تعكس هذه الزيادة التراجع الحاد في سعر صرف الليرة وتفاقم ارتفاع المستوى العام للأسعار.

وبالنسبة لقروض المشاريع المتوسطة فهي قد أخذت اتجاهاً متزايداً أيضاً حيث بلغت حوالي 68 مليار ليرة عام 2020 وتصل ما يقارب 1,731 مليار لعام 2023 انظر الشكل رقم (4).

وبناء على ذلك نرفض الفرضية الثانية ونرى أن المصارف الخاصة تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأن هذا التمويل رغم الصعوبات والتحديات قد حقق تزايدا ملموسا خلال السنوات الأخير بفعل الاهتمام الملاحظ في التوجه نحو دعم هذه المشروعات نظراً لأهميتها الكبيرة في الاقتصاد الوطني.

جدول رقم (9): قيمة القروض الممنوحة حسب المشاريع للمصارف الخاصة

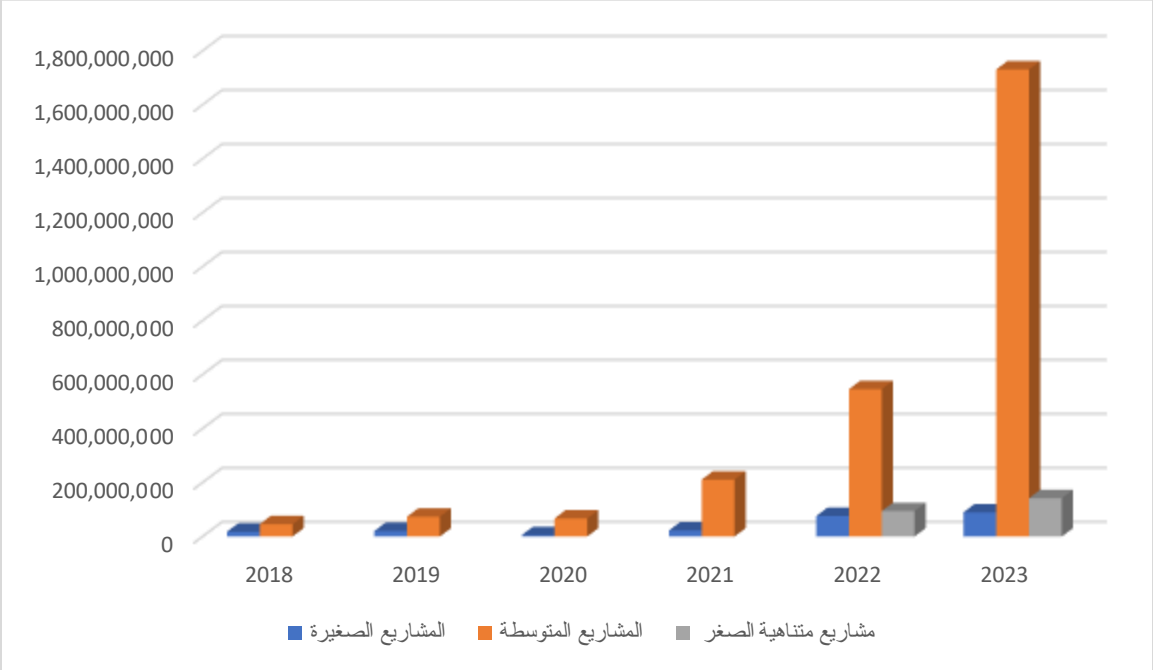
القيمة بملايين الليرات السورية

السنة	نوع المشروع	مجموع	معدل التغيير	منه تمويل صغير
2018	مشاريع صغيرة	17,922,1	---	
	مشاريع متوسطة	45,573,6	---	
2019	مشاريع صغيرة	20,583,7	15%	
	مشاريع متوسطة	73,296,5	61%	
2020	مشاريع صغيرة	5,045,3	-75%	
	مشاريع متوسطة	66,944,8	-9%	
2021	مشاريع صغيرة	22,569,9	4%	
	مشاريع متوسطة	210,667,2	2.15%	
2022	مشاريع متناهية الصغر	94,345,9	-	90,036,4
	مشاريع صغيرة	76,104,5	2.4%	3,171,5
	مشاريع متوسطة	546,189	1.5%	
2023	مشاريع متناهية الصغر	141,728,7	50%	138,146,8
	مشاريع صغيرة	89,554,5	23%	24,773,5
	مشاريع متوسطة	1,731,000,000	-10%	

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد على بيانات مصرف سورية المركزي، مديرية الدراسات والأبحاث,2024.

الشكل رقم (4):

قيمة القروض الممنوحة حسب المشاريع للمصارف الخاصة



المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد على بيانات مصرف سورية المركزي

النتائج والتوصيات

النتائج:

1- تحتل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي في خلق فرص عمل جديدة، ورفع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ومحاربة الفقر وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية، حيث يمكن اعتبارها آلية فعالة لمكافحة الفقر والعوز من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء وسعة انتشارها خاصة في الأقاليم النائية.

2- عدم وضوح الرؤية لمفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين ذلك تعدد المفاهيم والتعاريف التي تم اعتمادها في سورية.

3- إن أكبر مشكلة تتعرض لها المشروعات هي عدم اهتمام القطاع المصرفي بها حيث يعد حجم القروض المقدمة لها صغيرة نسبياً، إضافة إلى الافتقار إلى الضمانات المادية وغياب المعلومات الدقيقة، وصعوبة الحصول على التراخيص مما يعني أن هناك مخاطر ائتمانية مرتبطة بإقراض هذه المنشآت إلى الخبرة اللازمة في عمليات التقييم لإمكانياتها وقدرتها وبالتالي فإن قدرة هذه المنشآت على سداد القروض غي مضمونة.

4- انخفاض نسبة التمويل المقدمة لهذه المشروعات على الرغم من أهميتها.

5- تنوع أساليب ومصادر التمويل ولكن نلاحظ أنها في سورية تعتمد بشكل رئيسي على مصادر التمويل الذاتي، ومن ثم على التمويل المصرفي الذي لا يزال يعاني من بعض المصاعب.

التوصيات:

بناءاً على ما تم تقديم من تحليل واقع ومعطيات دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فإن التمويل تعد جوهر إشكالية نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية على هذا الأساس يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1- من المهم جداً ان يتم تبني استراتيجية تقوم على مفهوم واضح وفق معايير تناسب الاقتصاد السوري ولاسيما من حيث معياري رأس المال والمبيعات ووضع أسس ومعايير واضحة ومحددة لتمويل هذه المشروعات، إصدار التشريعات والإرشادات الملائمة التي تمكن هذه المصارف من إضفاء مرونة أكبر على شروط وفترة التمويل والضمانات المقدمة، وتخفيض الفوائد الممنوحة على القروض للمشروعات وخاصة، وتخفيض الضرائب في بداية سنوات تأسيس هذه المشروعات.
2- قيام مصرف سورية المركزي وبالتنسيق مع الحكومة في إطار الاستراتيجية المذكور وضع برامج تمويل (نوعية) يوجه فيها المصارف لدعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمبادرة باتخاذ كل التدابير المالية من أجل ومساعدة دعم هذه المشروعات مهما كانت طبيعتها القانونية، سواء تعلق الأمر بمشروع إنتاج السلع أو تقديم الخدمات.
3- دعم هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والهيئات والمؤسسات ذات العلاقة بعمل هذه المشروعات وتشجيع إقامة حاضنات الأعمال التي تعمل على دعم هذه المشروعات والإشراف على عملها.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1-بيان حرب، **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "التجربة السورية".** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج:22 عدد:2، (2006).

2- بشارات، هيا جميل. (2008). **التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.** دار النفائس للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. ط:1 2008.ص61.

3- بتال، أحمد حسين وآخرون، (2011)، **دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق،** مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، العراق، المجلد 4.

4- التقارير السنوية من 2015-2020 مؤسسة الأولى للتمويل الصغير.

5- حسن أحمد توفيق، (1996). **التمويل والإدارة المالية في المشروعات التجارية، دار النهضة العربية،** القاهرة، ص 388.

6- د. بدوي محمد وجيه، **تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومردودها الاقتصادي والاجتماعي،** جامعة الإسكندرية، مصر:2004.

7- د. محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة،** مجموعة النيل العربية، مصر 2003.

8- دومه عبد السلام، مجلة العلوم الإنسانية، مج2 ,عدد:8,عام2021.

9- سليمان غفار. (2018). **صعوبات التمويل الصغير وأثره على الفئة المستهدفة -دراسة ميدانية على مؤسسة الوطنية للتمويل الصغير.** رسالة ماجستير جامعة تشرين كلية الاقتصاد.

10- السعيد، مجدي. (1999) **تجربة بنك الفقراء.** ط:1 بنغلاديش ص271.

11- سليمان، غفار. (2018). **صعوبات التمويل الصغير وأثره على الفة المستهدفة، دراسة ميدانية على المستفيدين من تمويل مؤسسة الوطنية للتمويل الصغير في سورية.** رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سورية.

12-صندوق النقد العربي (2017)، نتائج استبيان بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

13- صندوق النقد العربي (2019)، **استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.**
14- صندوق النقد العربي، ت**فعيل الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، الفصل العاشر، ص223

15- عبدو علا. (2022) **دور المؤسسات المالية المصرفية في تحقيق العدالة الاجتماعية.** رسالة ماجستير. جامعة دمسق كلية الاقتصاد. ص88.

16- عقل، غسان روحي. (2010). **العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة.** رسالة ماجستير. قسم إدارة الأعمال. كلية التجارة. فلسطين.

17-الفيصل، سمر ريعان. (2018). **دور العمليات المصرفية في تسهيل عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية.** مجلة جامعة حماة مج:1 عدد:5. سورية.

18- الفيصل، سمر ريعان. (2018). **دور العمليات المصرفية في تسهيل عمليات المشاريع الصيرة والمتوسطة في سورية**. جامعة حماة. مج:1، عدد:5. سورية.

19- القانون رقم (71) القاضي بإحداث الهيئة العامة للبرنامج الوطني لمكافحة البطالة، المادة/4/,عام2001.

20- القانون رقم (2) المادة/1/ عام2016. القاضي بتأسيس هذه الهيئة لحل محل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات.

21- القانون رقم (8) لعام 2021.

22- قرار رقم (72) المادة/1/, صادر عن مجلس الوزراء. عام .2007.

23- القرار رقم /5938/ الصار عن رئاسة مجلس الوزراء في سورية.
وذلك يمكن الحصول على رقم القرار ومضمونه انظر إلى موقع مصرف سورية المركزي وقرارات مجلس النقد.
24- المرسوم رقم (39) لعام 2006، القاضي بإحداث هيئة التشغيل وتنمية المشروعات.

25- المرسوم التشريعي رقم (15) لعام 2007.

26- محمد، عبد الله شامية، ورقة مقدمة للندوة العلمية حول: **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا**، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس ليبيا، 2001ص19.

27- المنعم، هبة. طلحة، الوليد. إسماعيل، طارق. (2019). **النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.** صندوق النقد العربي ص8.

28- الموقع الالكتروني حول المؤسسة:https://WWW.syriatrust.sy

29- موقع الالكتروني حول المؤسسة: http://WWW.nmp.org
30- الملا علي. (2019). **تطبيق نظام التقييم (CAMELs) في تقييم أداء مؤسسة الأولى للتمويل الصغير**. رسالة ماجستير. جامعة دمشق كلية الاقتصاد. ص:83.

31- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، دليل تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دمشق ص6.

المراجع باللغة الإنكليزية:

1- Chaouali& Brandsma (1995)، **Making Microfinance work in the middle East and North Africa world Bank**.P6.

2- Khan Zahoor& Suleiman Jamaluddin. (2015). **Social and financial Efficiency of Microfinance Institutions in Pakistan**. Anis Malaysia university. Pakistan.

3- Pine. Davide. (2010) **The Microfinance sector in Bangladesh: Innovation or Stagnation.** Thesis University of Zurich Bangladesh.

4- Ryan Banerjee. (2014). **Financial constraints and growth**."SMES" WP475

5- Shela Bhargava. (2019). **The growth and challenges of MSME sector in India**.

6- Source: Gentrit Bershia and Justina Shiroka, Defining Small and Medium Enterprises, A critical Review, Academic Journal of Business, University of Prishtina, March 2015, P.23.

7- World bank, IFC, SMEs Finance form, (2017), **MSMEs Finance GAP: Assessment of the shortfalls and opportunities in financing Micro, small and medium Enterprises in Emerging market**.p.18.